الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de L'enseignement Supérieur et de La Recherche Scientifique

جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب

Universite Ain Témouchent-Belhadj Bouchaib

مذكرة

مقدمة من أجل نيل شهـادة الـماستر

ميدان: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

شعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من طرف: بولفراد علي و بلعابد عبد الجليل

العنوان

دراسة قياسية لاثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر (2004-2021)

تمت المناقشة: بتاريخ 24 جوان 2024 امام اعضاء اللجنة الموالية:

د.قديد ياقوت	**استاذة محاضر – ا–**	**رئيسا**	**جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت**
د.ادريس اميرة	**أستاذة التعليم العالي**	**مشرفا**	**جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت**
د. سي مُحَّد قايزة	**استاذة محاضر – ا –**	**ممتحنا**	**جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت**

السنة الجامعية: 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــــداء

إلى من يسَرا وجودي

إلى كل من طلب العلم و اجتهد في تحصيل

المعرفة

أهدي هذه الرسالة

علي

الإهـــــداء

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على خاتم الأنبياء و المرسلين

سيدنا وحبيبنا محمد ﷺ

أهدي ثمرة جهدي إلى الوالدين الكريمين اطال الله في عمرهما،

و الى جميع أفراد العائلة

عبد الجليل

الشكر

اللهم إنا نشكرك على نعمتك و نحمدك عليها

اللهم إنا نشكرك على كل طريق صعب يسرته لنا

إن واجب الوفاء والاخلاص يدعونا بالشكر الجزيل و التقدير إلى كل من

ساعدنا في هذا العمل ونخص بالذكر

الأستاذة الفاضلة ادريس أميرة

التي أفادتنا بنصائحها وإرشاداتها القيمة وكانت لنا نعم المشرفة

إلى كل أساتذة جامعة بلحاج بوشعيب

فهرس

المحتويات

العنوان	الصفحة
الاهداء	
الشكر	
الفهرس العام	II
فهرس الأشكال	IV
فهرس الجداول	VI
فهرس الملاحق	VIII
المقدمة العامة	ب-ت
الفصل الأول : الاطار النظري للشمول المالي والنمو الاقتصادي	17-01
تمهيد	2
المبحث الأول: عموميات حول الشمول المالي و النمو الاقتصادي	3
المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الشمول المالي	3
الفرع الأول : مفهوم الشمول المالي	3
الفرع الثاني : أهداف الشمول المالي	4
الفرع الثالث: مؤشرات قياس الشمول المالي	4
المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي	5
الفرع الأول : مفهوم النمو الاقتصادي و فوائده	6
الفرع الثاني : مؤشرات قياس النمو الاقتصادي	7
الفرع الثالث: الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية	8
المبحث الثاني : الدراسات السابقة و القيمة المضافة	8
المطلب الأول : الدراسات السابقة	9
الفرع الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية	9
الفرع الثاني : الدراسات السابقة باللغة الانجليزية	11
المطلب الثاني : ملخص الدراسات	13
الفرع الأول : ملخص عن الدراسات السابقة	13
الفرع الثاني : ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة	16
خلاصة	17
الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لأثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي بالجزائر	36-19

تمهيد	19
المبحث الأول : دراسة تحليلة وصفية للمتغيرات وبناء نموذج الدراسة	20
المطلب الأول: دراسة تحليلية وصفية لمؤشرات الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر	20
أولا: دراسة تحليلية وصفية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر	20
ثانيا : دراسة تحليلية وصفية لمؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر	22
المطلب الثاني: النموذج المستخدم ووصف متغيرات الدراسة	23
أولا : نموذج الدراسة	23
ثانيا : وصف متغيرات الدراسة	24
المبحث الثاني :خطوات تقدير نموذج أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر	25
المطلب الأول : اختبار جذر الوحدة Unit Root	25
أولا : دراسة استقرارية المتغيرات عند المستوى	25
ثانيا : دراسة استقرارية المتغيرات عند الفرق الأول	26
المطلب الثاني : تطبيق منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL	27
أولا : تقدير نموذج ARDL	27
ثانيا : منهج اختبار الحدود APPROACH TESTING BOUNDS	29
ثالثا: تفدير معلمات النموذج على المدى الطويل UECM	29
رابعا: اختبارات صلاحية النموذج	30
خامسا: اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج (CUSUM AND CUSUMSQ TEST)	32
سادسا: تفسير نتائج الدراسة	33
خلاصة	36
خاتمة عامة	38
قائمة المراجع	41
الملاحق	44
ملخص	

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01-01	مؤشرات قياس الشمول المالي	05
02-01	ملخص الدراسات السابقة	14
01-02	متغيرات دراسة تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي بالجزائر	23
02-02	نتائج اختبار KPSS للاستقرارية عند المستوى	26
03-02	نتائج اختبار KPSS للاستقرارية عند الفرق الأول	26
04-02	نتائج تقدير نموذج ARDL بالمدى القصير	27
05-02	نتائج اختبار BOUNDS	29
06-02	نتائج تقدير علاقة في المدى الطويل و نموذج تصحيح الخطأ	30
07-02	نتائج اختبار ثلاث التباين	31
08-02	نتائج اختبار تجانس التباين البواقي	31
09-02	نتائج اختبار RAMSEY	32

قائمة

الاشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01-02	تطور مؤشر توافر الخدمة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2004-2021	20
02-02	تطور مؤشر استخدام الخدمات المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2004-2021	21
03-02	تطور الناتج المحلي الاجمالي GDP في الجزائر خلال الفترة 2004-2021	22
04-02	درجة الابطاء المثلى لنوذج الدراسة	28
05-02	اختبار الاستقرار الهيكلي	32

قائمة

الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	دراسة الاستقرارية للمتغيرات عند المستوى باختبار KPSS في النموذجين	44
02	دراسة الاستقرارية للمتغيرات عند الفرق الأول باختبار KPSS في النموذجين	46
03	نتائج تقدير نموذج ARDL بالمدى القصير	48
04	نتائج اختبار Bounds	48
05	تقدير علاقة في المدى الطويل ونموذج تصحيح الخطأ	49
06	اختبار ثبات التباين	49
07	اختبار تجانس التباين البواقي	49
08	اختبار RAMSEY	49

مقدمة

عامة

توطئة

يعد الشمول المالي من المفاهيم الحيوية في مجال الاقتصاد والتنمية، حيث يسعى العديد من البلدان إلى تحقيقه بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. حيث يتمثل في توفير الخدمات المالية والبنكية لجميع شرائح المجتمع دون تمييز، بما في ذلك الفئات الاقتصادية الضعيفة والمجتمعات النائية. وعلى الرغم من أن الشمول المالي له أبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية، فإن أحد أهم تأثيراته يتمثل في تأثيره على النمو الاقتصادي. وهذا ما أكدته العديد من الدراسات على مدى أهمية الشمول المالي في تحفيز معدلات النمو الاقتصادي، مما دفع معظم دول العالم المتقدم والنامي بوضع إستراتيجية فعالة لنشر وتعزيز الشمول المالي، والجزائر تعد من بين الدول التي تبذل جهودا لغرض تعزيز مستويات الشمول المالي رغم التحديات و العراقيل التي تواجهها.

تبحث هذه الدراسة إلى استكشاف وتحليل أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال دراسة عميقة وتحليلية، سيتم تقديم فهم شامل لكيفية تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي، وذلك من خلال استعراض الأدلة والبيانات المتاحة والدراسات السابقة في هذا المجال .

1. **إشكالية الدراسة** : و من هنا تتبلور إشكاليتنا في السؤال التالي :

ماهو أثر الشمول المالي على النمو الإقتصادي بالجزائر خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2004 إلى 2021 ؟

2. **الأسئلة الفرعية**:

- ما هي أهم مؤشرات قياس الشمول المالي و النمو الإقتصادي؟
- ما هي أهم الدراسات السابقة التي عالجت موضوع الشمول المالي و النمو الاقتصادي؟
- مامدى تأثير الشمول المالي على النمو الإقتصادي؟

3. **فرضيات الدراسة**: تقودنا هذه الدراسة إلى طرح الفرضيات التالية :

1) يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لعدد الصراف الآلي على النمو الاقتصادي بالمدى الطويل بالجزائر.
2) يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للائتمان الخاص على النمو الاقتصادي بالمدى الطويل بالجزائر.
3) يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لعدد فروع البنوك التجارية على النمو الاقتصادي بالمدى الطويل بالجزائر.
4) يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للودائع المحلية على النمو الاقتصادي بالمدى الطويل بالجزائر.

4 . أهداف الدراسة : تهدف هذه الدراسة إلى:

- ❖ عرض أهم الدراسات التجريبية والتحليلية التي تناولت صلب إشكالية موضوعنا؛
- ❖ تحليل مؤشرات الشمول المالي في الاقتصاد الجزائري ؛
- ❖ تبيان العلاقة التي تجمع بين النمو الاقتصادي و مؤشرات الشمول المالي في الجزائر.

4. مبررات اختيار موضوع البحث:

يرجع اختيار هذا الموضوع لحداثته في ميدان البحث العلمي في الدول العربية و في الجزائر خاصة ، و توافقه مع تتخصصنا الذي يدرس قضايا التمويل عن طريق البنوك بالإضافة إلى الرغبة الشخصية في دراسة المواضيع القياسية.

5. حدود الدراسة:

تعالج الدراسة ظاهرة إقتصادية تتعلق بالجزائر أما الإطار الزمني للدراسة فهي تتعامل مع سلسلة زمنية تغطي الفترة الممتدة من 2004إلى 2021.

6. المنهج المستخدم و أدوات الدراسة:

سنعتمد في هذه الدراسة على المزج بين المنهج الوصفي التحليلي بالفصل الأول و هذا لسرد الإطار النظري للشمول المالي و النمو الاقتصادي بالاضافة إلى أهم الدراسات التي عالجت إشكالية موضوعنا، و استخدام المنهج التجريبي و التحليلي في الجانب التطبيقي من خلال قياس طبيعة العلاقة التي تربط كل من مؤشرات الشمول المالي مع النمو الاقتصادي بالجزائر وهذا عن طريق استخدام برنامج Excel و Eviews

7. هيكل الدراسة:

للإحاطة بموضوع الدراسة فستناول فصلين و يمكن استعراض ذلك على النحو التالي :

- سنتناول في الفصل الأول المقاربة النظرية للشمول المالي و النمو الاقتصادي بتقسيمه إلى مبحثين حيث تم إعطاء صورة عامة حول ماهية الشمول المالي و النمو الاقتصادي و من تم عرض أهم مؤشرات قياسهم، أما في المبحث الثاني سنعرض اهم الدراسات السابقة باللغة العربية و اللغة الأجنبية.
- أما بالفصل الثاني و هو الجانب التطبيقي سنستعرض دراسة تحليلية و قياسية لتحديد طبيعة العلاقة التي تربط مؤشرات الشمول المالي مع النمو الإقتصادي بإستخدام نموذجARDL خلال الفترة الزمنية (2004-2021) بالجزائر و في الأخير سنقدم خاتمة عامة تتضمن النتائج المتوصل إليها .

الفصل الأول:

الاطار النظري

تمهيد

أصبح موضوع الشمول المالي محور اهتمام عالمي في الفترة الأخيرة، حيث أصبح هدفاً استراتيجياً للعديد من المؤسسات التنظيمية والرقابية. يتمثل أهمية هذا الموضوع في تقليل الفجوات الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية، بالإضافة إلى دوره الحيوي في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. تعتبر هذه الجوانب أساسية لتحسين الظروف المالية والاقتصادية للفرد والمجتمع بشكل عام، مما يعزز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي على المدى الطويل. ومع تزايد الوعي بأهمية الشمول المالي، يتبنى العديد من الدول والمؤسسات استراتيجيات متعددة لتعزيز الوصول إلى الخدمات المالية والبنكية لجميع شرائح المجتمع، بما في ذلك الفئات الأكثر ضعفاً والمهمشة. بالإضافة إلى ذلك، يتمثل دور الشمول المالي في تعزيز الاستثمار والابتكار، وتحفيز ريادة الأعمال وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام. وبالتالي، فإن تحقيق الشمول المالي يعد أحد الأسس الرئيسية لبناء اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار، مما يسهم في تعزيز التنافسية الاقتصادية على المستوى الدولي وتعزيز التنمية الشاملة

حيث سنتطرق في هذا الفصل للعناصر التالية:

المبحث الأول: عموميات حول الشمول المالي و النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة والقيمة المضافة.

المبحث الأول : عموميات حول الشمول المالي و النمو الاقتصادي

يلعب الشمول المالي دور كبير وفعال في مجال اقتصاديات والاستثمارات حيث أن زيادة سهوله التمويل والحصول على خدمات مالية يتربع على رأس اهتمامات المصارف المركزية من أجل تحقيق التنمية المستدامة ذلك لأنه يعد سببا رئيسيا للنمو الاقتصادي للدول عن طريق توفير خدمات مالية مختلفة من خلال مصارف ومن هذا المنطلق يحتاج الشمول المالي الى مجموعة من المتطلبات الأساسية من أجل توسيع قاعده النظام المالي الرسمي لتشمل جميع شرائح المجتمع.

المطلب الأول : مفاهيم أساسية حول الشمول المالي

الشمول المالي من المصطلحات الحديثة التي تحظى باهتمام واسع من قبل البنوك المركزية وصانعي القرار ووكالات التنميه حول العالم وذلك من خلال التزام الحكومات بوضع سياسات من شأنها تسهيل الوصول كافه فئات المجتمع للخدمات المالية.

الفرع الأول : مفهوم الشمول المالي

اختلفت التعاريف لمصطلح الشمول المالي في عالم الاقتصاد لذلك سنذكر منها :

يقصد بالشمول المالي هو إتاحه و إستخدام كافه الخدمات المالية من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك حسابات توفير المصرفية وخدمات الدفع والتحويل والتأمين والتمويل والائتمان وإبتكار خدمات مالية أكثر ملائمه وأسعار التنافسية[1]. (صندوق النقد العربي)

كما يضمن مفهوم الشمول المالي حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخلاتهم بشكل سليم بغرض عدم لجوئهم إلى القنوات والوسائل الغير الرسمية التي لا تخدع للرقابة.

عرفه البنك الدولي2014 WORD BANK "أنه نسبه الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات الماليه"[2] .

[1]– قاسي يسمينة، مزيان توفيق، " دور و أهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي و التنمية المستدامة (دراسة تحليلية). مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد5، العدد1، جامعة حمة لخضر بالوادي،الجزائر،2022 ص 600.

[2] أحمد خروبي لقواس،"الشمول المالي كالية لتحقيق الاستقرار المالي (تجربة المملكة السعودية). مجلة بحوث الاقتصاد و المناجمنت، المجلد 4، العدد1، جامعة حسيبة بن بوعلي (الشلف) الجزائر،2022،ص 241.

وعرفت مجموعه العشرين G20 ومؤسسه التحالف العالمي للشمول المالي AFI بأنه " تعزيز وصول واستخدام كافه فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقوله"[3].

الفرع الثاني : أهداف الشمول المالي

يهدف الشمول المالي إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها[4]:

- تعزيز نشر الخدمات المالية في المجتمع وصولها إلى كافه فئاته ؛
- الإهتمام بالفئات محدودة الدخل و الهشة؛
- تمكين المشروعات المتناهية الصغر و الصغيرة و المتوسطة من الوصول إلى الإستفادة من الخدمات و المنتجات المالية ومن الإستثمار و التنويع؛
- تعبئه الإدخار وتوجيهه نحو الإستثمارات ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي؛
- تعزيز استقرار النظام المالي؛
- تعزيز فرض التنافس بين المؤسسات المالية؛
- دمج المعاملات المالية الرسمية في النظام المالي الرسمي الخاضع للرقابة والإشراف؛
- خلق فرص العمل الجديدة وبالتالي خفض معدلات البطالة والفقر تحسين وتوزيع الدخل ومن ثم تحسين مستوى معيشه الأفراد؛
- تحقيق الرفاه الإقتصادي والإجتماعي والتنمية المستدامة.

الفرع الثالث: مؤشرات قياس الشمول المالي

يتم قياس الشمول المالي عن طريق مجموعة كبيرة من المؤشرات التي أقرتها عدة منظمات عالمية، كالبنك الدولي وتحالف الإشتمال المالي ومجموعة العشرين وصندوق النقد العربي ، هذه المؤشرات في مجملها تنقسم إلى مؤشرات الوصول المالي ومؤشرات الإستخدام المالي ومؤشرات العمق المالي بالإضافه إلى مؤشرات قياس جوده الخدمات المالية.

[3] بن بوزيان فاطمة الزهراء، أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر،مجلة البحوث الاقتصادية و المناجمنت، العدد 1، جامعة ابو بكر بلقايد الجزائر، 2023، ص 82.

[4] محمد محروس سعدوني، " الشمول المالي و أثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة".مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، ، المجلد 52، العدد 4، جامعة المنوفية، كلية الحقوق الدراسات العليا و البحوث، 2021 ص 16.

نقوم بتلخيص أهم مؤشرات قياس الشمول المالي المصرفي بالاعتماد على مصادر بيانات الشمول المالي الذي يعدها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والتي تتوفر بشأنها معطيات في الاقتصاد الجزائري في الشكل التالي[5]:

الجدول 01-01: مؤشرات قياس الشمول المالي

مؤشرات الوصول المالي	مؤشرات الاستخدام المالي	مؤشرات العمق المالي
عدد فروع البنوك التجاريه عدد ماكينات الصراف الالي عدد فروع البنوك التجارية لكل 1000 كلم عدد ماكينات لكل 1000 كلم عدد أجهزه الصراف الألي لكل 100,000 بالغ عدد فروع البنوك التجاريه لكل 100,000 بالغ	عدد حسابات الودائع لدى البنوك التجاريه عدد حسابات الودائع العدد البنوك التجاريه لكل 1000 بالغ عدد حسابات القروض لدى البنوك التجاريه عدد حسابات القروض لكل 1000 بالغ عدد المقترضين من البنوك التجاريه عدد المقترضين من البنوك التجاريه لكل 1000 بالغ عدد بطاقات السحب الألي عدد بطاقات سحب الألي لكل 1000 بالغ	مجموع أصول البنك الى الناتج المحلي الاجمالي مجموع الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي مجموع القروض الى الناتج المحلي الإجمالي الائتمان المقدم للقطاع الخاص غلى الناتج المحلي الاجمالي عرض النقود الى الناتج المحلي الاجمالي

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على بيانات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من المواضيع الاساسية والمدرجة ضمن أولويات الابحاث و الدراسات ، إذ تسعى لتحفيف غالبة الدول و بالأخص النامية منها لما يحتويه من أهمية بالغة من خلال ما يقدمه من زيادة في

[5] عادل عبد العزيز السن،" دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار و النمو الاقتصادي ". مجلة الدراسات القانونية و الاقتصادية، المجلد5، العدد2، جامعة الدول العربية القاهرة مصر ،2019، ص 22-23.

الدخل الفردي، ومنه زيادة الطاقة الانتاجية وتحسين المستوى المعيشي ودفع عجلة التنمية والنهوض بالاقتصاد الوطني، ومنه سيتم إعطاء نظرة عامة حوله من مفهوم وأهداف ومؤشرات قياسه.

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وفوائده

نظرا للاهمية البالغة التي يحتويها النمو الاقتصادي لما يقدمه من زيادة في الطاقة الانتاجية للاقتصاد اعطي له عدة تعاريف .

❖ **تعريف النمو الاقتصادي:**

-يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في اجمالي الناتج المحلي أو الدخل الوطني الحقيقي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي.

-النمو الاقتصادي هو عملية التوسع في الإنتاج خلال فترة زمنية معينة مقارنة بفترة تسبقها في الأجلين القصير والمتوسط[6].

-الزيادة في الإنتاج الاقتصادي عبر الزمن ويعتبر المقياس الأفضل لهذا الإنتاج هو الناتج المحلي الإجمالي[7].

-الزيادة في الناتج القومي الحقيقي من فترة إلى أخرى وهو يعكس التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة لجميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات نمو الناتج القومي والعكس صحيح[8].

-عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة[9].

وإجمالا نقول بأن النمو الاقتصادي هو عبارة عن ظاهرة كمية تتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من فترة إلى أخرى عادة ما تكون (سنة) وزيادة نصيب الفرد.

❖ **فوائد النمو الاقتصادي:** من أهم الفوائد التي تنجم عن النمو الاقتصادي هي :

- زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات؛
- زيادة رفاهية الشعب عن طريق زيادة الإنتاج والرفع في معدلات الأجور والأرباح والدخول الأخرى؛
- يساعد على القضاء على الفقر ويحسن من المستوى الصحي والتعليمي للسكان؛

[6] Eric Bousserelle, Dynamique économique-croissance-crises-cycles, Gualino éditeur, paris. 2004, P :30.

[7] Shapiro Edward, macro-economic analysis, Thomson Learning, 1995, p : 429

[8] عبد الوهاب الأمين،مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الحالة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص:.371

[9] إسماعيل عبد الرحمن، حزبي محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل، عمان، 1999، ص: 373.

- زيادة الدخل القومي يسمح بزيادة موارد الدولة ويعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها كتوفير الأمن، الصحة، التعليم، بناء المنشآت القاعدية والتوزيع الأمثل للدخل القومي، دون أن يؤثر ذلك سلبا على مستويات الاستهلاك الخاص؛
- التخفيف من مشكلة البطالة .

الفرع الثاني: مؤشرات قياس النمو الإقتصادي

إن قياس التغير الحاصل في حجم النشاط الوطني و الذي يعبر عن النمو الإقتصادي و الذي يكون من خلال دراسة مؤشرات الإقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك النشاط و من أهمها[10]:

أ.الناتج الوطني

هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي و حساب معدل نموه و يمكن حساب الناتج الوطني بحساب الناتج المحقق في البلد وتقييمه بعملة ذلك البلد ومن ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة و معرفة معدل النمو و ما يعاب على هذه المعدلات أنها نقدية ولا تأخذ بعين الإعتبار أثر التضخم.

كما أن لكل دولة عملتها الوطنية و بالتالي لا يمكن مقارنة النمو المحقق في مختلف البلدان وفق هذا المقياس و لذا تستخدم غالبا عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان حتى يسهل المقارنة بين معدلات النمو المحققة فيها

ب. الدخل الفردي

تكمن أهمية قياس نمو الدخل الفردي في معرفة العلاقة بين نمو الإنتاج و تطور السكان ويعتبر هذا المقياس قياس عيني للنمو أي يقيس النمو المحقق على مستوى كل فرد من خلال زيادة إنفاقه .

ج.مقارنة القوة الشرائية

لقد إعتمد صندوق النقد الدولي مقياس يعتمد على القدرة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها والذي يعني حجم السلع و الخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنة بالقدرة الشرائية للعملات في البلدان الأخرى و قد كانت المنظمات الدولية تقوم بترتيب الدول حسب درجة التقدم وفقا لمقياس الناتج الوطني مقوما بالدولار الأمريكي حيث أن تلك الطريقة تربط قوة الإقتصاد في حد ذاته و بين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار و رغم ذلك فالمؤسسات الدولية لم تقم بالأخذ بهذه الطريقة لأنها

[10] زكرياء مسعودي، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام النموذجين FMOTSو ECM، مجلة التنمية و الاستشراف للبحوث و الدراسات،العدد 07، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي الجزائر، 2019/12/31، ص 120- 121.

تبرز التقدم الذي أحرزته بعض الدول التي تبنت الإقتصاد المخطط في السبعينيات من القرن الماضي و في الآونة الأخيرة قام صندوق النقد الدولي بتبني هذه الفكرة .

الفرع الثالث: الفرق بين النمو الإقتصادي و التنمية

غالبا ما تستخدم كلمة النمو و كلمة التنمية جنبا إلى جنب وكل منهما يعتمد على الآخر لوصف النجاح في تحقيق الأهداف و بالرغم من هذا التكامل فهما مختلفان و فيما يلي أهم الفروقات بينهما :

-النمو الإقتصادي يشير إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية إقتصادية أو إجتماعية، المفهوم العكسي للنمو الإقتصادي هو الركود الإقتصادي أو الكساد، أما المفهوم العكسي للتنمية هو التخلف، التنمية الإقتصادية ظاهرة مركبة تتضمن النمو الإقتصادي كأحد عناصرها الهامة ولكنها تتضمنه مقرونا بحدوث تغيير في الهياكل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية، بل يمكن القول أن التنمية تتمثل في تلك التغيرات العميقة في الهياكل الإقتصادية والسياسية والإجتماعية للدولة، وفي العلاقات التي تربطهما بالنظام الإقتصادي الدولي التي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للإستمرار في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الإقتصادية .

-النمو الإقتصادي لا يتناول مختلف نواحي الحياة عكس التنمية الإقتصادية، يقاس النمو بالدخل الفردي الحقيقي بينما التنمية و بسبب كونها مفهوم أشمل من النمو يترجم تغيرات عديدة إجتماعية، ثقافية، ديموغرافية، إقتصادية و سياسية، فإنها تحتاج إلى معايير متعددة الأبعاد (مثل مقياس التنمية البشرية) .

المبحث الثاني: الدراسات السابقة والقيمة المضافة

تعتبر الدراسات السابقة إحدى المصادر التي يلجا إليها الباحث العلمي من أجل الاستعانة و الحصول على مختلف البيانات و المعلومات المتعلقة بموضوع بحثه، سنحاول في هذا المبحث عرض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع سواء كانت دراسات باللغة العربية أو باللغة الأجنبية، وهذا بهدف معرفة المتغيرات المعتمد عليها والنماذج القياسية المستخدمة، إضافة إلى نتائج هذه الدراسات، ثم عرض ما يميز دراستنا الحالية عن الدراسات السابقة.

المطلب الأول : الدراسات السابقة

في هذا المطلب سنتطرق إلى بعض الدراسات باللغة العربية و الأجنبية التي لها علاقة بموضوعنا.

الفرع الأول : الدراسات باللغة العربية

1دراسة حلالي ناريمان 2022 تحت عنوان اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، بالاعتماد على المنهج التجريبي حيث تم استخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي VARوببيانات فصيله تغطي المدة من الثلاثي الأخير لسنه 2007 إلى 2019 .حيث تم استخدام مؤشرين للشمول مالي ويتمثلان في حجم الفروض المحلية والودائع المحلية كمتغيرين مستقلين والناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع يمثل النمو الاقتصادي. و من النتائج الدراسة المتوصل إليها هو وجود علاقه بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي قوية حيث فسرت المتغيرات المستقلة المتغير التابع الذي يتمثل في الناتج المحلي الاجمالي pibبنسبه % 97[11].وهذا ما اشار له معامل التحديد $R2 - 0.97$.

2دراسة ناصر صلاح الدين غربي 2022 تحت عنوان قياس الشمول المالي على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) خلال 1990-2019

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) خلال الفترة 1990-2019 باستعمال نموذج-ARDL PANEL و بالاعتماد على المتغيرات التالية مؤشر الوصول للخدمات المالية، الناتج الداخلي الخام GDP مؤشر التطور المالي والشمول المالي ومؤشر اجمالي الاستثمار، توصلت هذه الدراسة إلى عدم وجود علاقه معنويه بين مؤشر الشمول المالي والنمور الاقتصادي لا في المدى الطويل ولا القصير، ولا علاقه معنويه بين تطور المالي والشمول المالي وذلك يدل على أن مستوى الشمول المالي المحقق في الدول العينه مازال لم يبلغ مستوى يمكنه من التأثير ايجابيا في النمو الاقتصادي[12].

3دراسة علي دحمان بطيوي نسرين 2022 تحت عنوان قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فتره 1997-2020

[11]- حلايلي نريمان، "أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر". مجلة بحوث الاقتصاد و المناجمنت،المجلد4، العدد1، المركز الجامعي مغنية، الجزائر،2003.

[12]- ناصر صلاح الدين غربي ،"قياس الشمول المالي على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (1990-2019). مجلة اقتصاديات الأعمال و التجارة، المجلد7،العدد1، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان،2022.

هدفت هذه الدراسة الى قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فتره 1997-2020 باستخدام المنهج التجريبي وبالاعتماد علىARDL نموذج الانحدار الذاتي الموزع ، تم العمل بالمتغيرات الآتية الشمول المالي، التضحم، الناتج المحلي الاجمالي الممثل للنمو الاقتصادي والانفتاح التجاري، توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقه عكسيه بين الشمول المالي والناتج المحلي مع الانفتاح التجاري إلا أن التضخم لم يكن له أي تأثير ووجود علاقة توازنية طويلة الأجل فضلا عن العلاقة القصيرة الأجل باستعمال نموذج تصحيح الخطأ ECMبين المؤشر الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر[13].

4دراسة بن منصور نجيم 2022 أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا دراسة قياسيه تحليليه للفترة 2004-2019

تهدف هذه الورقة البحثية إلى قياس وتحليل أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر تونس والمغرب ومصر خلال الفترة 2004-2019 ، بالاعتماد على المنهج التجريبي حيث ان النموذج الاقتصادي القياسي المستخدم هو نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة على البيانات المقطعية PANEL ARDL، تستخدم الدراسة تحليل المركبات الأساسية في تحديد مؤشر الشمول المالي المعتمد على عدد الفروع البنكية وعدد أجهزة الصراف الآلي بالنسبة لكل 1000 كم2 مربع والناتج الداخلي الخام للتعبير على النمو الاقتصادي. كما تستخدم الدراسة المتغيرات الاستثمار وعدد السكان وسعر الصرف الحقيقي كمتغيرات تحكم. النتيجة الرئيسية لهذا البحث هي وجود علاقه موجبة طويلة الأجل بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة أين كانت الاحتمالية معنويه أقل من 5% حيث ان التغير في مؤشر الشمول المالي بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير النمو الاقتصادي ب 2.7 وحدة ، في حين ان اختبار السببية في الأجل القصير والأجل الطويل اثبت أنه لا توجد علاقه سببية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي[14].

5 دراسة رسول حميد مولوج رمضان 2023 أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية 2004 – 2019

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الشمول المالي على النمو والاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2004 2019 تم استعمال المنهج الوصفي والتحليلي و التجريبي مع استعراض تطور بعض مؤشرات الشمول المالي

[13]- علي دحمان، بطوي نسرين،"قياس أثر الشمول المالي على النمو اللإقتصادي في الجزائر (1997-2020).الملتقى العلمي الدولي الأول الافتراضي (الشمول المالي و استقرار الاقتصادي الكلي)، جامعة أبو بكر بلقابد، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ، تلمسان الجزائر يومي 28و29 ماي 2022.

[14]- بن منصور نجيم،"أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد18، العدد28، جامعة محمد ان احمد وهران2 الجزائر،20220.

ومعدلات النمو الاقتصادي، و بالاعتماد على طرق القياس الاقتصادي من خلال فحص استقرارية السلاسل الزمنية وذلك بتطبيق اختبار ديكي فولر وفيليبس بيرون، واستخدام اختبار الحدود للكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، مع تقدير العلاقة بينهم في المدى القصير والطويل باستخدام نموذج انحداه الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئةARDL ، المتغيرات المستعمله هي الناتج المحلي الاجمالي المقترضين من البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ ماكينات الصراف الالي لكل100 ألف بالغ حيث كشفت النتائج المتحصل عليها أن الشمول المالي يؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي في المدى القصير والمدى الطويل لكن بشكل ضعيف، حيث ان مساهمه القطع المصرفي في تعزيز درجه الشمول المالي لفئات المجتمع الجزائري الضعيفه انطلاقا من تباطؤ الوساطه البنكيه المقدمه من قبل القطاع المصرفي وعدم وجود الوكالات البنكيه بالقدر الكافي خاصه في البلديات البعيده عن الولايه[15].

الفرع الثاني : الدراسات باللغة الأجنبية

1- دراسةIndex of Financial Inclusion, 2008 Mandira sarma

هدفت هذه الدراسة إلى قياس الشمول المالي باعتماد على مؤشر الشمول المتعدد الأبعاد في55 دولة من دول العالم التي تحتوي على بيانات إحصائية, حيث تم تجميع المعلومات عن أبعاده المختلفة و حصرها بين 0 و1, حيث يشير 0 إلى إستبعاد مالي كامل و يشير 1 إلى الشمول المالي الكامل في الإقتصاد, و بإستخدام عمليات حسابية معية لخصت الدراسة إلى أنه يمكن إستخدام مؤشر الشمول المالي لمقارنة مدى الشمول المالي عبر الإقتصاديات المختلفة, ومراقبة تقدم الإقتصاديات فيما يتعلق بالشمول المالي بمرور الوقت, ويمكن إعتماد هذه الدراسة لمعالجة بحوث حول العلاقة بين التنمية و الشمول المالي, كما أظهرت النتائج أيضا أن عدد كبير من الإقتصاديات بما في ذلك الدول الصناعية لديها مستويات منخفضة من الشمول المالي[16].

2- دراسة Yilmaz and Marius 2018 Financial Inclusion and Economic Growth

تناولت هذه الدراسة تأثير الوصول إلى المؤسسات المالية والوصول إلى الأسواق المالية على النمو الاقتصادي في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاتحاد الأوروبي خاصة في وسط و شرق أوروبا خلال الفترة

[15]- رسول حميد،مولوج رمضان، "أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي فب الجزائر دراسة قياسية تحليلة (2004-2019). مجلة الاقتصاد و إدارة الأعمال، المجلد7، العدد1، جامعة البويرة ،الجزائر،2023.

[16]- Mandira sarma, "Index of Financial Inclusion, working paper " NO 215 ,provided in cooperation with : Indian council for research on international economic relation. New Delhi ,2008.

1996-2014، بالاعتماد على المنهج التجريبي حيث تم إستخدام إختبار السببية .وكشفت النتائج عن وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من المؤسسات المالية والوصول الى الأسواق المالية إلى النمو الاقتصادي. وهذا ما تختلف عنه هذه الدراسة مع الدراسات الممثالة التي وجدت علاقة سببية ثنائية. وبعبارة أخرى، لم يتم الكشف عن تفاعل سببي كبير بين الوصول إلى الأسواق المالية والنمو الاقتصادي. لذلك يمكن زيادة الشمول المالي من خلال برامج التعليم التي ترفع مستوى الشمول المالي و الثقافة المالية للأفراد والأنظمة التي تشجع الوحدات الاقتصادية على تنفيذها. [17].

3- دراسة SAMUEL WAKDOK 2018 : The Impact of Financial Inclusion on Economic Growth in Nigeria

الهدف من هذه الورقة البحثية هو التأكد من تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في نيجيريا لفترة 1990-2014 ، تم استعمال المنهج الوصفي التحليلي . المتغيرات تمثلت في العمق المالي مثل المعروض النقدي الواسع، الائتمان المقدم للقطاع الخاص، ودائع قروض الموجهة للمناطق الريفية و نسبة السيولة لدى البنوك التجارية. تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ VECM لاختبار الفرضيات. اشارت النتائج ان معامل تصحيح الخطأ، ECMt-1، سلبيا ومعنويا عند 5٪ بنسبة 19.03٪ ،مبينا على وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الاجل. وهذا أكد أيضاً هناك علاقة قوية بين القضاء على الفقر ومتغيرات الشمول المالي مثل عدد فروع البنك التجاري، قروض البنك إلى المناطق الريفية، الودائع من المناطق الريفية وتم استنتاج انه للشمول المالي تأثير إيجابي و هام على النمو النمو الإقتصادي في نيجيريا للمدى الطويل[18].

4 – دراسة Simon and Thomas 2019 : Financial Inclusion and Stability in the MED Region

هدف هذا البحث إلى دراسة الشمول المالي والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط حيث تمت الدراسة على ستة بلدان من الشرق الأوسط و شمال افريقيا (الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس) خلال الفترة 2002-2018، بالاعتماد على المنهج التجريبي عن طريق تقدير المربعات الصغرى المعممة GLS و الأسلوب المعمم GMM . وهذا باستخدام مجموعة من المتغيرات وتتمثل في أجهزة الصراف الآلي، نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، معدل نمو الفقر ، مؤشر الانفتاح التجاري،التعليم، عدد فروع البنوك

[17]- Yilmaz Bayar and Marius Gavriletea, "Financial Inclusion and Economic Growth :Evidence From Transition Economies of European Union" . Romania,2018.

[18] - Samuel Stephen WAKDOK, « The Impact of Financial Inclusion on Economic Growth in Nigeria: an Econometric Analysis", International Journal of Innovation and Research in Educational Sciences, volume:05, Issue:02, 2018

والتضخم مع مؤشر جيني كمتغير تابع. أظهرت النتائج التجريبية أن الشمول المالي يقلل من عدم المساواة لا يوجد تأثير كبير على الفقر. كما ان التضخم يزيد من عدم المساواة والفقر بين السكان.اما نسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية والانفتاح التجاري تؤثر بشكل كبير على الفقر. كما اظهرت النتائج أن زيادة الوصول إلى الخدمات المالية يسهم بشكل إيجابي في مرونة قاعدة تمويل ودائع النظام المصرفي. وهذا مهم بشكل خاص خلال أوقات الماليةالأزمات. ويدعم تعزيز مرونة التمويل البنكي الاستقرار المالي العام للعمل المصرفي القطاع والنظام المالي بأكمله[19].

5- دراسة BELHIA AND TCHIKO 2022 Financial Inclusion and Growth Post Crises in Emerging Countries

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر محددات الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الدول الناشئة (تايلاند، الفلبين، ماليزيا، كوريا الجنوبية، تركيا، الهند، الأرجنتين) بالاعتماد على البيانات السنوية التي تغطي الفترة 2004-2020 ، من خلال الاعتماد على المنهج التحليلي والتجريبي باستخدام PMG / ARDL. حيث تم الاعتماد على مجموعة من المتغيرات التي تعكس الظاهرة الاقتصادية المدروسة منها فروع البنوك التجارية، ماكينات الصراف الألي ، الأموال المودعة من البنوك و الناتج المحلي الاجمالي GDP. أضهرت النتائج أن معامل تصحيح الخطأ كان سالب و معنوي و يشير هذا إلى وجود تكامل مشترك طويل المدى بين النمو الاقتصادي ومحددات الشمول المالي وكشف التقدير ان اجهزة الصراف الالي وعدد فروع البنوك التجارية لهما أثر إيجابي على النمو الاقتصادي بينما ارتبط عدد حسابات الودائع لدى البنوك التجارية بعلاقة عكسية[20].

المطلب الثاني : ملخص الدراسات السابقة والقيمة المضافة

أهم ماجاءت به الدراسات السابقة أنها تسعى إلى تقديم الشمول المالي باعتباره مفهوم جديد و انعكاساته على النمو الاقتصادي كما درست معيقات الشمول في البلدان محل الدراسة.

الفرع الاول: ملخص عن الدراسات السابقة

[19]- Simon Neaime and Thomas Lagoarde-Segot, Financial Inclusion and Stability in the MED Region: Evidence from Poverty and Inequality, Institute of Financial Economics, the FEMISE Annual Conference, 13-on Sustainable Development,14 June 2019, in Brussels, Belgium.

[20] - BELHIA and TCHIKO , "Financial Inclusion and Growth Post Crises in Emerging Countries: A dynamic Panel Data Approach", International Conference on: Financial Inclusion and Macroeconomic Stability: Development Challenges and Prospects, University of Abou Bekr Belkaid Tlemcen– ALGERIA, September 28/29, 2022

اختلفت الدراسات السابقة في البعد الزماني و المكاني حتى في عينات الدراسة و بالتالي تختلف النتائج من دراسة الى اخرى، كذلك كان الاختلاف في المؤشرات المستعملة و نماذج الاختبار. والجدول الموالي يوضح ذالك:

الجدول 01-02: ملخص الدراسات السابقة

الاسم	العنوان	العينة	المنهج و النموذج	النتائج
رسول حميد مولوج رمضان 2023	أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر	2004 2019 الجزائر	المنهج التحليلي والتجريبي ARDL	الشمول المالي يؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي في المدى القصير والمدى الطويل لكن بشكل ضعيف
حلالي ناريمان 2022	اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر	2007 إلى 2019 الجزائر	المنهج التجريبي	وجود علاقه بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي قوية
ناصر صلاح الدين غربي 2022	قياس الشمول المالي على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي	2004-2019 دول المغرب العربي	المنهج التجريبي panel ARDL	عدم وجود علاقه معنويه بين مؤشر الشمول المالي والنمور الاقتصادي لا في المدى الطويل ولا القصير
علي دحمان بطيوي نسرين 2022	قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر	197-2020	المنهج التجريبي ARDL ECM	تأثير ووجود علاقة توازنية طويلة الأجل فضلا عن العلاقة القصيرة

بن منصور نجيم 2022	، التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات وأثره على النمو الاقتصادي	2004 2019 دول شمال افريقيا	المنهج التجريبي PANEL	ان التغير في مؤشر الشمول المالي بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير النمو الاقتصادي ب 2.7 وحدة
BELHIA AND TCHIKO 2022	Financial Inclusion and Growth Post Crises in Emerging Countries	2004- 2020 الدول الناشئة	المنهج التحليلي والتجريبي باستخدام PMG / ARDL	اجهزة الصراف الالي وعدد فروع البنوك التجارية لهما أثر إيجابي على النمو الاقتصادي بينما ارتبط عدد حسابات الودائع لدى البنوك التجارية بعلاقة عكسية
Simon and Thomas 2019	Financial Inclusion and Stability in the MED Region	2002- 2018 منطقة البحر الأبيض المتوسط	المنهج التجريبي GMM GLS	زيادة الوصول إلى الخدمات المالية يسهم بشكل إيجابي في مرونة قاعدة تمويل ودائع النظام المصرفي
Yilmaz and Marius 2018	Financial 2018 Inclusion and Economic Growth	1996- 2014وسط و شرق أوروبا	المنهج التجريبي إختبار السببية	وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من المؤسسات المالية والوصول الى الأسواق المالية إلى النمو الاقتصادي
SAMUEL WAKDO K 2018	The Impact of Financial Inclusion on Economic Growth	نيجيريا 1990- 2014	المنهج التجريبي VECM	للشمول المالي تأثير إيجابي و هام على النمو النمو الإقتصادي في نيجيريا للمدى الطويل

Mandira sarma 2008	Index of Financial Inclusion	2004 55دولة	المنهج التحليلي	عدد كبير من الإقتصاديات بما في ذلك الدول الصناعية لديها مستويات منخفضة من الشمول المالي

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الدراسات السابقة

الفرع الثاني: مايميز الدراسة عن الدراسات السابقة

بعد تفحص الدراسات السابقة التي ربطت بشكل مباشر الشمول المالي بالنمو الاقتصادي توصلنا إلى العديد من الدراسات حول هذا الموضوع سواء باللغة العربية أو الأجنبية خاصه أن الباحثين الاقتصاديين في مختلف البلدان خاصه النامية يولون أهمية كبيره لهذا الموضوع نظر لفائدته الكبيرة.

- تتميز دراستنا الحالية من حيث الجانب النظري للبحث حتى تطرقنا بشكل مفصل واثرائه حول المفاهيم الأساسية المتمثلة في التعاريف مؤشرات الابعاد الاهمية لكل من الشمول المالي والنمو اقتصادي على اختلاف معظم الدراسات السابقه التي ركزت على الجانب تطبيقي أكثر .
- في دراستنا سنعمل بالنموذج القياسي ARDL في الفترة الممتدة من 2004 الى غايه2021 في الجزائر رغم كل هذه الاختلافات بين الدراسات الا أنها تتفق جلها على أنها هناك أثر ايجابي للشمول المالي على النمو الاقتصادي ولكن هذا يتوقف على العديد من العوامل.

خلاصة

ومن خلال ما تطرقنا اليه نجد ان الشمول المالي يسعى إلى توفير الوصول إلى خدمات مالية مثل الحسابات البنكية والقروض ووسائل الدفع الإلكترونية للأفراد والشركات، بغض النظر عن مستوى دخلهم أو موقعهم الجغرافي. من خلال زيادة الوصول إلى هذه الخدمات، يمكن للأفراد والشركات تحقيق التوسع والتنمية الاقتصادية. بواسطة الحسابات المصرفية، يمكن للأفراد والشركات إدارة أموالهم بكفاءة أكبر، والتوفير للمستقبل، والاستثمار في الأصول المالية أو الأعمال التجارية، مما يعزز النمو الاقتصادي. وبالإضافة إلى ذلك، يساهم الشمول المالي في تحسين الاستقرار المالي للفرد والمجتمع، مما يعزز الثقة في النظام المالي ويعزز الاستثمار والنمو الاقتصادي بشكل عام.

الفصل الثاني:

الاطار التطبيقي

تمهيد

تطرقنا في الفصل الأول إلى تقديم التأصيل النظري للشمول المالي و النمو الاقتصادي بالإضافة إلى عرض مجموعة من الدراسات السابقة سواء باللغة العربية أو الأجنبية التي تناولت فحوى إشكاليتنا. و ما سنحاول في هذا الفصل هو القيام بدراسة تحليلية و كذلك بناء نموذج قياسي يختبر طبيعة العلاقة التي تربط بين النمو الاقتصادي و أهم محددات الشمول المالي بالجزائر خلال الفترة 2004 إلى غاية 2021. حيث سنستند على مجموعة من المتغيرات التي سنحددها انطلاقا من النظرية الاقتصادية و الدراسات السابقة.

و لتحقيق هذا الهدف ارتأينا إلى التطرق للعناصر التالية:

- المبحث الأول: دراسة تحليلية وصفية للمتغيرات و بناء نموذج الدراسة.
- المبحث الثاني: خطوات تقدير نموذج أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي بالجزائر.

المبحث الأول: دراسة تحليلية وصفية للمتغيرات و بناء نموذج الدراسة

يثير الشمول المالي اهتمام البنوك المركزية وصانعي القرار ووكالات التنمية حول العالم. و هذا ما أدى بالعديد من الاقتصاديين بدراسة تأثيره على النمو الاقتصادي، خاصة في الدول النامية، ووجدوا علاقة إيجابية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي. يحيث يسهم الشمول المالي في توفير الخدمات المالية للفئات الضعيفة وذوي الدخل المنخفض بتكلفة مناسبة.

المطلب الأول: دراسة تحليلية وصفية لمؤشرات الشمول المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر

سنعتمد بهذه الدراسة علة متغيرين اساسيين بحيث متغيرات تعكس مؤشرات الشمول والتي يدورها تنقسم إلى قسمين قسم متمثل في مؤشر توافر الخدمة المصرفية في الجزائر و يتم تقييمه بعدد فروع البنوك (CBB) و عدد الصراف الآلي (ATM)، القسم الثاني هو مؤشر استخدام الخدمات المصرفية و يتم تقييمه بالودائع المحلية (DCB)و الائتمان الخاص عن طريق بنوك الودائع والمؤسسات المالية الأخرى (BCB)، أما بالنسبة لمؤشر النمو الاقتصادي فسنعتمد على الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

أولا: دراسة تحليلية وصفية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر

سنوضح في هذا الجزء تطور مؤشرات الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2021:

الشكل رقم (2-1): تطور مؤشر توافر الخدمة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2004-2021

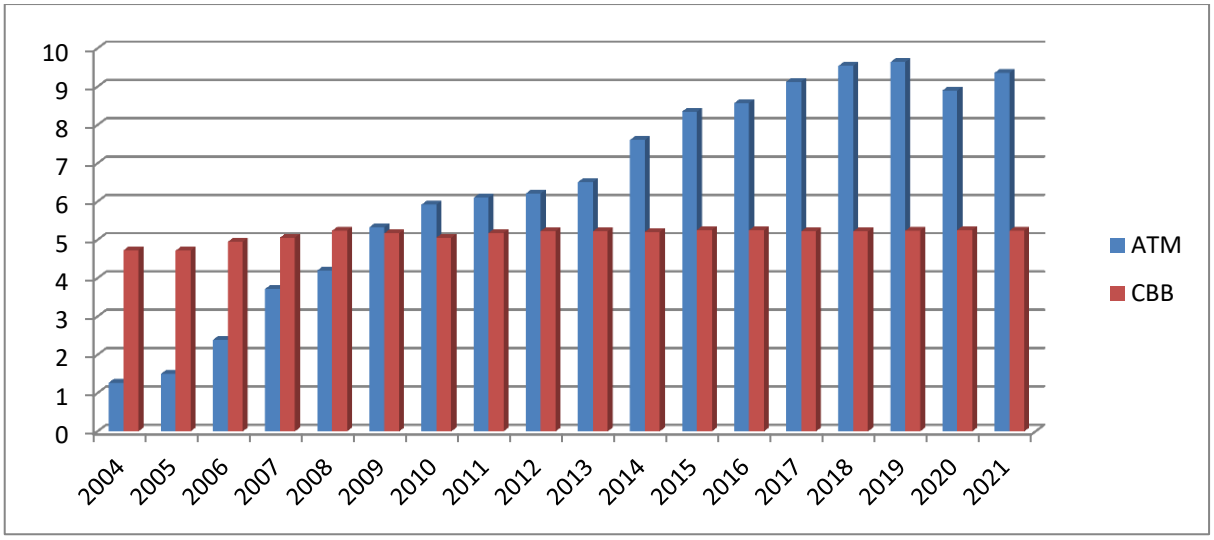

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن عدد فروع البنوك CBB (لكل 100 ألف بالغ) في تحسن صغير من سنة لأخرى حيث بلغ عدد الفروع البنكية لكل 100 ألف بالغ 5.26 فرع سنة 2020 و هو معدل بعيد جدا عن المعدل الدولي حيث المعيار الدولي للكثافة المصرفية يقدر بفرع واحد لكل 10000 فرد. وبالنسبة ماكينات الصراف الآلي ATM (لكل 100 ألف بالغ) في تطور محتشم من 5.33 في 2009 إلى 9.64 في 2019 ويعد هذا التطور ضعيف جدا وهذا ممكن راجع لعدة اسباب منها الثقافة المالية والعادات الاستهلاكية يمكن أن تلعب دورًا للمجتمع في الطريقة التي يتعامل بها الأفراد مع الخدمات المصرفية، وقد تؤثر على الطلب على فروع البنوك وماكينات الصراف الآلي. بالاضافة تواجه البنوك تحديات تنظيمية واقتصادية تجعل من الصعب زيادة عدد الفروع والماكينات الآلية، مثل القيود الحكومية والقوانين المصرفية.

الشكل رقم (2-2): تطور مؤشر استخدام الخدمات المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2004-2021

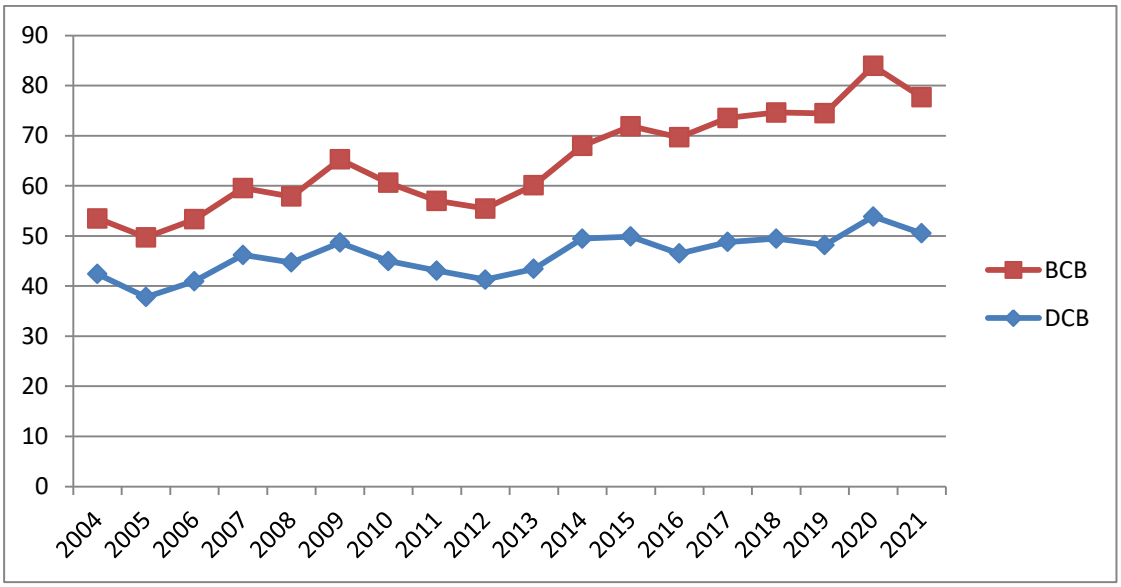

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

نلاحظ من الشكل أعلاه أن نسبة الودائع المحلية DCB قد شهدت حركة متفاوتة من 2004 إلى 2020 حيث شهدت 2020 أعلى نسبة ب 53.87% أما أقل نسبة فقد كانت سنة 2005 ب 37.78%، بالنسبة للائتمان الخاص BCB فقد سجلت أقل نسبة لها خلال سنتي 2004 و2005 حيث لم تتجاوز 11% من الناتج المحلي الإجمالي، لتبدأ بعد ذلك هذه النسبة بالارتفاع من 11.92% سنة 2005 إلى 30.04% سنة 2020 وهي أعلى نسبة خلال فترة الدراسة، ويعكس هذا المؤشر قدرة وفعالية البنوك التجارية في جذب الودائع وفقا لحصتها من الناتج المحلي الإجمالي، أي قدرتها على تحفيز سلوك الادخار

المصرفي لدى الأفراد. وعلى العموم يبقى هناك نقص في التوعية المالية والتثقيف المصرفي في الجزائر، مما يؤدي إلى قلة الوعي بأهمية الخدمات المصرفية وفوائدها، مع وجود تحديات تقنية في تقديم الخدمات المصرفية، مثل ضعف البنية التحتية التكنولوجية وانتشار خدمات الإنترنت.

ثانيا: دراسة تحليلية وصفية لمؤشر النمو الاقتصادي في الجزائر

سنوضح في هذا الجزء تطور مؤشر النمو الاقتصادي المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي GDP خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2021 و الشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (2-3): تطور الناتج المحلي الإجمالي GDP في الجزائر خلال الفترة 2004-2021

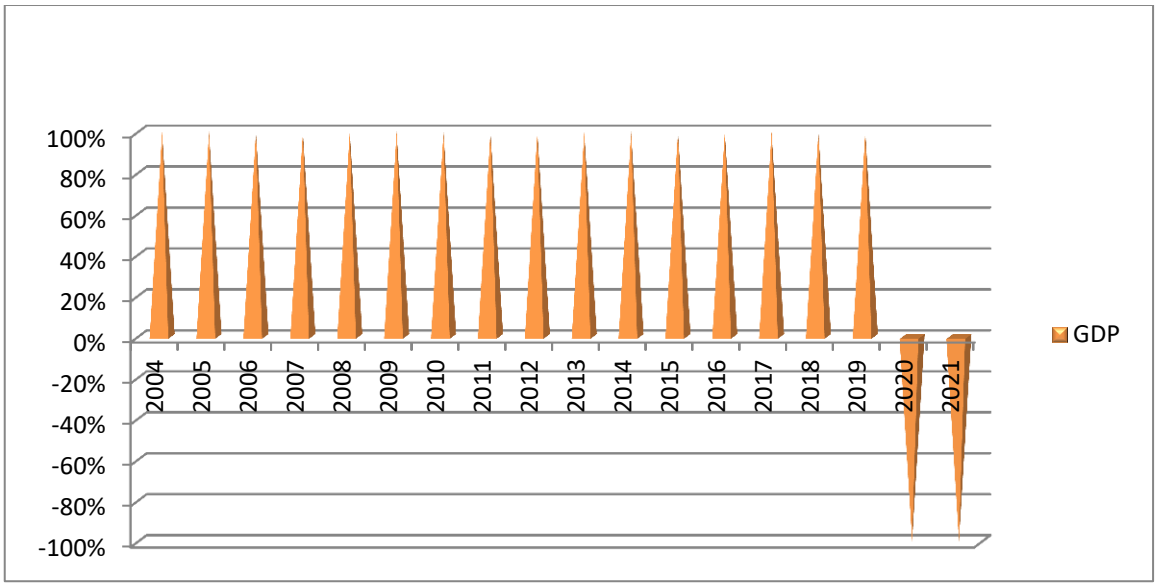

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

نلاحظ من الشكل أعلاه أن الناتج المحلي الاجمالي بالجزائر لم يرقى الى المستوى المطلوب بالرغم من من قيام الحكومة بعدة مشاريع تنموية ضخمة لم تشهدها من قبل مثل برنامج دعم النمو (2005-2009)، الذي خصص له غلاف مالي قدره 8705 مليار دينار ، أي ما يعادل 114 مليار دولار الذي كان من أهدافه الرئيسية: القضاء على البناء الهش، تطوير البني التحتية، تجسيد برنامجي الهضاب العليا والجنوب، الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال إبرام عقود شراكة وتشجيع القطاع الخاص ومن ثم برنامج توطين النمو (2009-2014) الذي خصص له مبلغ مالي ضخم قيمته 21214 مليار دينار، أي ما يعادل 286 مليار دولار وجاء هذا البرنامج لتوطيد النمو والمشاريع التي تم انجازها، إلا أن كل هذه البرامج والأغلفة

المالية التي صرفت لم تعمل على تحسين معدلات النمو حيث تراوحت بين 1.6% كأقل نسبة سنة 2009 و 5.9% كأعلى نسبة سنة 2005. اما عن الفترة الممتدة من 2015 إلى 2019؛ شهدت تراجع كبير جدا من 3.7% سنة 2015 إلى 1% سنة 2019، و هذا راجع إلى التراجع المستمر في أسعار النفط خاصة في سنة 2014 أين وصلت إلى أرقام لم تشهدها منذ أكثر من عشرون سنة، كذلك تراجع نسبة حصة مساهمة قطاعي الفلاحة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالسنوات السابقة، أما سنة 2020 و 2021 فقد شهدت سقوط كبير في معدل النمو الاقتصادي حيث قدرت النسبة ب-5.1% و -1 % على التوالي وهذا النمو السلبي كان بسبب الأداء السيئ لقطاع النفط والغاز الحيوي لكن السبب الأكبر هو جائحة كورونا التي عصفت باقتصاد العالم وإجراءات العزل العام جراء تفشي الفيروس.

المطلب الثاني: النموذج المستخدم ووصف متغيرات الدراسة

بهذه الدراسة سنستعين بمجموعة من المتغيرات التي تعكس لنا الظاهرة الاقتصادية المدروسة وتم تحديدها انطلاقا من النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة.

أولا: نموذج الدراسة

بالاستناد على مجموعة من الدراسات السابقة التي عالجت إشكالية موضوعنا يأخذ نموذج الدراسة الشكل التالي:

$$GDP_t = \beta_0 + \beta_1 ATM_t + \beta_2 CBB +_t \beta_3 DCB_t + \beta_4 BCB_t + \\ +\varepsilon_t \dots\dots (1)$$

حيث β0 هو الثابت . ,β1 ,β2 ,β3, و β4 على التوالي هي معلمات التقدير. εit. هو حد الخطأ. أما t تشير إلى السلسلة الزمنية (t = 1, 2,…, 18).

والجدول الموالي يوضح مصدر بيانات متغيرات الدراسة:

جدول رقم (02-01) : يوضح متغيرات دراسة تاثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي بالجزائر

المتغيرات	نوع المتغير	رمزه	تم قياسه ب	مصدر البيانات
النمو الاقتصادي	تابع	GDP	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	البنك الدولي
ماكينات الصراف الآلي	مستقل	ATM	بالنسبة لكل 100 ألف بالغ	البنك الدولي

عدد فروع البنوك	مستقل	CBB	بالنسبة لكل 100 ألف بالغ	البنك الدولي
الودائع المحلية	مستقل	DCB	نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	البنك الدولي
الائتمان الخاص عن طريق بنوك الودائع و المؤسسات المالية الأخرى	مستقل	BCB	نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	البنك الدولي

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على نموذج الدراسة .

ثانيا: وصف متغيرات الدراسة

لقد تم تحديد متغيرات الدراسة من الأدبيات النظرية، وقد تم جمع البيانات من البنك الدولي. وفيما يلي شرح مختصر من المتغيرات المستخدمة:

- **النمو الاقتصادي:** مقاس بالناتج المحلي الإجمالي GDP، يقيس النمو الاقتصادي تطور مستوى معيشة بلد ما خلال فترة زمنية محددة. حيث تم الاستعانة به في دراسة ناصر صلاح الدين غربي 2022 وعلي دحمان بطيوي نسرين 2022
- **ماكينات الصراف الآلي:** يقيس عدد أجهزة الصراف المنتشرة في المناطق ATM لكل 100 ألف من السكان البالغين و يعتبر جهاز إلكتروني يستخدم لإجراء المعاملات المصرفية، و يتميز بسهولة الاستخدام والسرعة والتوفر الدائم. حيث تم الاستعانة به في دراسة بن منصور نجيم 2022، رسول حميد مولوج رمضان 2023
- **عدد فروع البنوك التجارية:** تقوم البنوك بزيادة عدد فروعها لتكون قريبة من محلات إقامة وعمل عدد كبير من العملاء، كما تتنافس في تعدد وتنوع الخدمات المصرفية التي تقدم للعملاء مع تبسيط إجراءات الحصول على هذه الخدمات وسرعة تلبية رغبة هؤلاء العملاء، تقاس حسب كل 100 ألف من السكان البالغين. حيث تم الاستعانة به في دراسة Simon and Thomas 2019
- **الودائع المحلية:** تعرف الوديعة المصرفية بأنها مبلغ من المال يمنحها الزبون إلى المصرف وفق عقد يسمح للزبون بالاستفادة من خدمات المصرف، ويمكنه من سحب الوديعة وفق صيغة يتفق عليها، و قد يحصل على فائدة معينة و يوجب الزبون حماية الوديعة و المحافظة عليها، فيما يسمح للمصرف

استغلالها بالصيغة التي يراها مناسبة لفترة محددة أو غير محددة، تقاس كنسبة مئوية من الناتج المحلي. حيث تم الاستعانة به في دراسة حلالي ناريمان 2022، BELHIA AND TCHIKO.

- **الائتمان الخاص عن طريق بنوك الودائع و المؤسسات المالية الأخرى:** هو عقد إقراض مال أو منح تسهيلات (تمويل أصول وبضائع وغيرها) يتم بين طرفين احدهما المصرف والطرف الآخر يسمى العميل المقترض وينتج عن هذا العقد هامش ربح للمصرف (فائدة، عائد على الاستثمار) أو (عائد مرابحة أو استصناع أو عمولة في المصارف الإسلامية) مقابل تسديد هذا المبلغ الذي تم منحه للعميل على فترات زمنية متعددة متفق عليها حسب بنود العقد، يقاس كنسبة مئوية من الناتج المحلي.

المبحث الثاني: خطوات تقدير نموذج أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي بالجزائر

لمعرفة تاثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي بالجزائر اعتمدنا على سلسلة بيانات سنوية للفترة الممتدة من 2004 إلى غاية 2021 لمجموعة من المتغيرات الاقتصادية، و هذا باستخدام نموذج ARDL لتحديد الأثر على المدى القصير و الطويل و يعد هذا النموذج الأنسب للسلاسل الزمنية القصيرة عند تحديد التكامل المشترك بين المتغيرات.

المطلب الأول: اختبار جذر الوحدة Unit Root

لتحديد تاثير محددات الشمول المالي على النمو الاقتصادي خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2004 إلى غاية سنة 2021 يتوجب علينا أولا دراسة استقرارية المتغيرات و من ثم تقدير النموذج ARDL.

أولا : دراسة استقرارية المتغيرات عند المستوى

بداية سنقوم باختبار السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط التكامل المشترك وتعد اختبارات جذر الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ومعرفة خصائصها الإحصائية ودرجة تكاملها ورغم تعدد اختبارات جدر الوحدة، إلا أننا سوف سنستخدم اختبار KPSS وهذا نظرا لكون الاختبار أكثر مواءمة للسلاسل الزمنية القصيرة فبتالي يعطي نتائج أكثر مصداقية :

وهذا تحت الفرضيتان التاليتان وهي عكس فرضيات اختبار ADF:

H0: السلسة الزمنية لا تحتوي على جذر الوحدة؛

H1 السلسة تحتوي على جذر الوحدة.

الجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم (02–02) : نتائج اختبار KPSS للاستقرارية عند المستوى

المتغير	النموذج	LM-Stat.	القيمة الحرجة عند 5%
ATM	intercept	0.54	0.46
	trend and intercept	0.15	0.14
CBB	intercept	0.51	0.46
	trend and intercept	0.15	0.14
DCB	intercept	0.54	0.46
	trend and intercept	0.06	0.14
BCB	intercept	0.62	0.46
	trend and intercept	0.12	0.14
GDP	intercept	0.43	0.46
	trend and intercept	0.13	0.14

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EVIEWS (الملحق رقم 01).

يوضح لنا الجدول اعلاه نتائج اختبار KPSS للاستقرارية عند المستوى، والذي اظهر لنا أن المتغيرات الخاصة بالشمول المالي غير مستقرة عند المستوى لأن قيمة LM-STAT أكبر من القيمة الحرجة عند 5%. في حين المتغير التابع والذي يعكس النمو الاقتصادي GDP قد استقر عند المستوى.

ثانيا:دراسة استقرارية المتغيرات عند الفرق الأول

بما أن السلاسل الزمنية لم تستقر عند المستوى سنمر مباشرة لاختبار جذر الوحدة عند الفرق الأول.

الجدول رقم (02–03) : نتائج اختبار KPSS للاستقرارية عند الفرق الأول

المتغير	النموذج	LM-Stat	القيمة الحرجة عند 5%
DCB	intercept	0.11	0.46
	trend and intercept	0.08	0.14
ATM	intercept	0.34	0.46
	trend and intercept	0.09	0.14
CBB	intercept	0.29	0.46
	trend and intercept	0.08	0.14
BCB	intercept	0.11	0.46
	trend and intercept	0.10	0.14

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EVIEWS (الملحق رقم 02).

يوضح لنا الجدول أعلاه نتائج اختبار KPSS للاستقرارية عند الفرق الأول، والذي أظهر لنا أن المتغيرات الخاصة بالشمول المالي مستقرة عند الفرق الأول و هذا لأن قيمة LM-STAT أصغر من القيمة الحرجة عند 5%.

المطلب الثاني : تطبيق منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL

سوف نستخدم في هذه الدراسة منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL الذي هو أحد أساليب النمذجة الديناميكية للتكامل المشترك المقدمة من طرف Pesaran، ويتميز بأنه يمكن استخدامه في ما إذا كانت مستقرة عند مستوى I(0) أو عند الفرق الأول I(1) أو خليط من الاثنين، الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية I(2) أي عند الفرق الثاني. وهذا النموذج يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني (الإبطاءات) للحصول على أفضل نتائج في نموذج الإطار العام، ويعطي أفضل النتائج للمعلمات في الأجل القصير والطويل، و يعتبر أكثر ملائمة مع حجم العينات الصغيرة. ولتقدير نموذج ARDL سنتبع الخطوات التالية :

أولا: تقدير نموذج ARDL

بداية سنقدر معلمات النموذج بالمدى القصير وتحديد درجة إبطاء كل متغيرات الدراسة

الجدول (02-04): يوضح نتائج تقدير نموذج ARDL بالمدى القصير

Dependent Variable: GDP Selected Model: ARDL(1, 2, 2, 2, 2) **AdjRsq= 0.982674 DW= 3.325478 Prob F(0.014)**				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	-0.444682	0.326544	-1.361782	0.3064
ATM	3.832873	0.411214	9.320879	0.0113
ATM(-1)	-0.174484	0.606488	-0.287696	0.8007
ATM(-2)	-1.351400	0.745026	-1.813896	0.2114
CBB	4.259764	4.888240	0.871431	0.4754
CBB(-1)	-7.801943	4.790356	-1.628677	0.2449
CBB(-2)	-4.717969	2.529340	-1.865297	0.2031
BCB	-0.113452	0.207578	-0.546553	0.6395
BCB(-1)	-0.070716	0.145180	-0.487088	0.6744
BCB(-2)	-0.690229	0.198498	-3.477266	0.0737

DCB	-0.350568	0.108946	-3.217808	0.0845
DCB(-1)	-0.047027	0.148000	-0.317748	0.7808
DCB(-2)	0.199662	0.132706	1.504543	0.2714
C	52.81149	15.96771	3.307394	0.0805

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EVIEWS (الملحق رقم 03).

يشير الجدول أعلاه نتائج التقدير بالمدى القصير حيث يظهر لنا احتمال فيشر ب 0.04 وهذا ما يدل على وجود جودة بالنموذج وقدرة المتغيرات المستقلة: عدد الصراف الآلي، فروع البنوك، الودائع المحلية والائتمان الخاص عن طريق بنوك الودائع على تفسير المتغير التابع والذي يعبر عن النمو الاقتصادي ب98.26% كما أن احتمال بعض المتغيرات اقل من 5% 10 %حيث ارتبط مؤشر ATM بعلاقة طردية مع النمو الاقتصادي و هذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية في حين BCB و DCB ارتبط بعلاقة عكسية مع النمو الاقتصادي. كما أن درجة الإبطاء المثلى للنموذج ظهرت عند (1,2,2,2,2,2)كما هو موضح بالشكل التالي:

الشكل (02-04) : يوضح لنا درجة الإبطاء المثلى لنموذج الدراسة

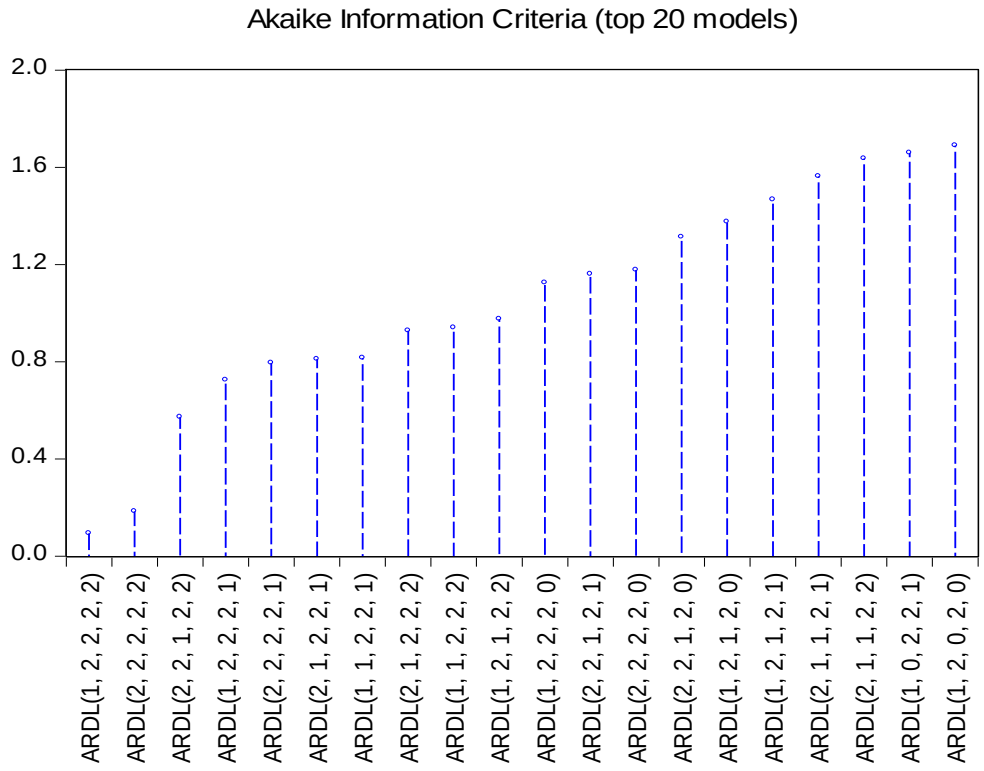

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews

ثانيا: منهج اختبار الحدود Approach Testing Bounds

الهدف من استخدام اختبار التكامل المشترك وفق منهج الحدود هو التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل من عدمها بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية الداخلة في نموذج الدراسة بالاعتماد على إحصائية (F) وهو ما تم تبيانه من خلال الجدول التالي بحيث :

- ✓ H0: عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة
- ✓ H1: وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة

الجدول رقم (02-05) : نتائج اختبار Bounds

Test Statistic	Value	Signif	I(0)	I(1)
F-statistic K	**16.00724**	10%	2.45	3.52
		5%	2.86	4.01
		2.5%	3.25	4.49
		1%	3.74	5.06

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EVIEWS (الملحق رقم 04).

خلصت نتائج اختبار الحدود والمبينة في الجدول أعلاه إلى أن قيمة F المحسوبة والبالغة **16.00724** أكبر من القيم العظمى الجدولية 3.52، 4.01، 4.49، 5.06 عند مستوى المعنوية 10%، 5%، 2.5%، 1% على التوالي، فنرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وعليه فهناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات. لذلك سنقوم بتقدير معلمات النموذج على المدى الطويل.

ثالثا: تقدير معلمات النموذج على المدى الطويل UECM

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات وفق منهج اختبار الحدود، سوف نقوم بقياس العلاقة طويلة الأجل لمعاملات نموذج الدراسة في الجزائر والتي تشترط أن يكون معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي والنتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (02-06): نتائج تقدير علاقة في المدى الطويل ونموذج تصحيح الخطأ

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ATM)	3.832873	0.411214	9.320879	0.0113*
D(ATM(-1))	1.351400	0.745026	1.813896	0.2114
D(CBB)	4.259764	4.888240	0.871431	0.4754
D(CBB(-1))	4.717969	2.529340	1.865297	0.2031
D(BCB)	-0.113452	0.207578	-0.546553	0.6395
D(BCB(-1))	0.690229	0.198498	3.477266	0.0737***
D(DCB)	-0.350568	0.108946	-3.217808	0.0845***
D(DCB(-1))	-0.199662	0.132706	-1.504543	0.2714
CointEq(-1)	-1.444682	0.326544	-4.424154	0.0475**
Cointeq = GDP – (1.5969*ATM –5.7176*CBB –0.6053*BCB –0.1370*DCB + 36.5558)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ATM	1.596884	0.359445	4.442642	0.0471**
CBB	-5.717623	3.356832	-1.703279	0.2306
BCB	-0.605252	0.145185	-4.168830	0.0530**
DCB	-0.137008	0.094249	-1.453688	0.2832
C	36.555783	14.568727	2.509195	0.1288

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EVIEWS (الملحق رقم 05).

نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ سالب (**-1.444682**) وقيمة احتماله **0.0475** أقل من 5% فهو معنوي وبالتالي الشرط محقق وهذا ما يؤكد لنا على وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين المتغير التابع (GDP) مع المتغيرات المستقلة (ATM,CBB,BCB,DCB).

رابعا: اختبارات صلاحية النموذج

في هذا الجزء سوف نتأكد من خلو النموذج المقدر من المشاكل القياسية وهذا بالاستناد الى مجموعة من الاختبارات التشخيصية.

أ- اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي :

تشير نتائج اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي من خلال الجدول أدناه بحيث :

- ✓ H0: ثبات تباين حد الخطأ العشوائي
- ✓ H1:عدم ثبات تباين حد الخطأ العشوائي

الجدول رقم (02-07): نتائج اختبار ثبات التباين

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.495122	Prob. F(1,1)	0.4364
Obs*R-squared	9.587488	Prob. Chi-Square(1)	0.0020

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EVIEWS (الملحق رقم 06).

من خلال نتائج اختبار Breusch-Pegan-Godfreyالموضحة في الجدول أعلاه، تبين لنا أنه لا يوجد ارتباط تسلسلي لأن Prob. F=0.43و هي أكبر من 5 %وبالتالي نقبل الفرضية العدمية التي تنص على ثبات تباين حد الخطأ العشوائي في الدالة المقدرة.

ب- اختبار تجانس التباين البواقي:

تشير نتائج اختبار تجانس التباين البواقي من خلال الجدول أدناه بحيث :

- ✓ H0: تجانس التباين البواقي
- ✓ H1:عدم تجانس التباين البواقي

الجدول رقم (02-08): نتائج اختبار تجانس التباين البواقي

Heteroskedasticity Test: **ARCH**			
F-statistic	1.704969	Prob. F(1,13)	0.2143
Obs*R-squared	1.739176	Prob. Chi-Square(1)	0.1872

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EVIEWS (الملحق رقم 07).

من خلال نتائج الاختبار الموضحة في الجدول أعلاه، يتبين لنا أن قيم الاحتمال0.2143 اكبر من 5 % وبالتالي نقبل الفرضية العدمية. وهي خلو النموذج من المشاكل القياسية الخاصة تجانس التباين البواقي ونقبل الفرضية الصفرية.

ج- اختبار صحة تحديد الشكل الدالي (Ramsey RESET Test)

تشير نتائج اختبار صحة تحديد الشكل الدالي من خلال الجدول أدناه بحيث :

الجدول رقم (02–09): نتائج اختبار RAMSEY

Ramsey RESET Test			
Value		df	Probability
t-statistic	1.289256	1	0.4200
F-statistic	1.662182	(1, 1)	0.4200

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EVIEWS (الملحق رقم 08).

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة احتمال إحصائية (F) يساوي 0.4200 و هو أكبر من5%، هذا ما يثبت صحة و ملائمة الشكل الدالي المستخدم في التقدير.

خامسا: اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج (CUSUM and CUSUMSQ Test) :

يهدف اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج المقدر إلى التأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية عبر الزمن، ومعرفة مدى استقرار وانسجام معاملات الأجل الطويل مع معلمات الأجل القصير. و لتحقيق ذلك يتم استخدام اختبار ينهما : اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)و اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة.(CUSUMSQ) .

الشكل (02–05):يوضح اختبار الاستقرار الهيكلي

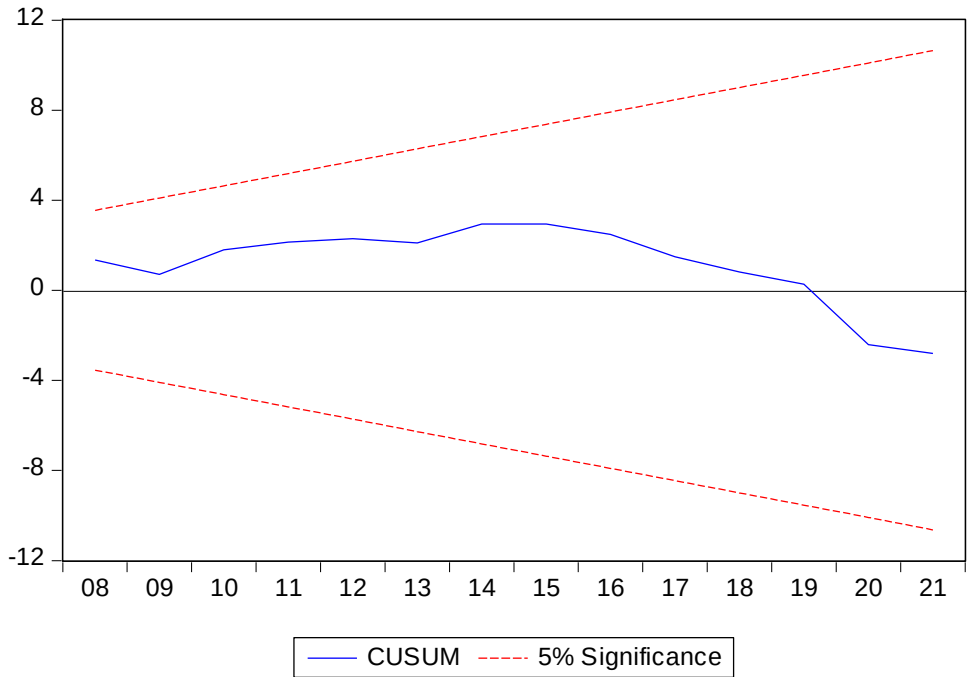

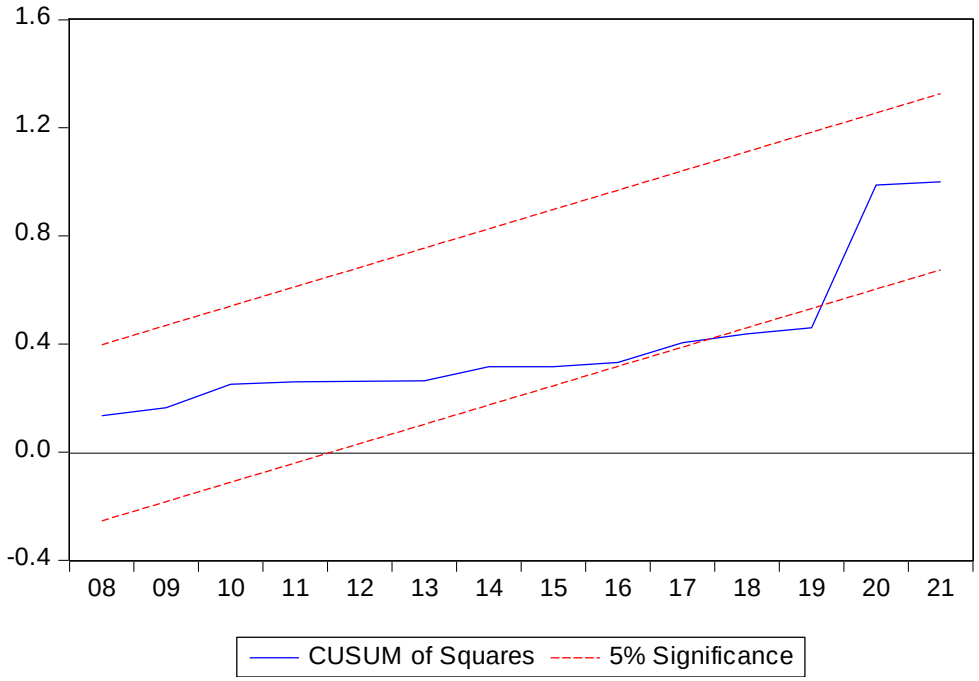

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على EVIEWS

يبين لنا من الشكل أعلاه أن إحصائية اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) عبارة عن خط وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة عند مستوى المعنوية 5 %وهذا يعني أن المعاملات المقدرة لنموذج المستخدم مستقرة هيكليا خلال فترة الدراسة، كما أن اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUMSQ) فقد اظهر لنا ان الفترة الممتدة من سنة 2019 الى سنة 2020 وقعت خارج حدود المنطقة الحرجة عند مستوى المعنوية 5 % . ويمكن ان يرجع هذا لعدة اسباب منها انخفاض معدلات النمو الاقتصادي بسبب جائحة كورونا وخدث شلل في عدة قطاعات اقتصادية.

سادسا: تفسير نتائج الدراسة

بناءا على نتائج التقدير لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL و الذي أظهر لنا أن معامل التحديد المصحح بنسبة 98.26% وهذا دليل على أن المتغيرات المستقلة (عدد الصرافاتATM، فروع البنوكCBB، الودائع المحليةDCB، الائتمان من بنوك الودائعBCB) استطاعت بشكل كبير أن تفسر المتغير التابع و هو النمو الاقتصادي GDP، كما أن النموذج أعطى جودة إحصائية بحيث قيمة احتمال فيشر قدرت ب0.01، كما ظهر لنا معامل تصحيح الخطأ بقيمة سالبة 1.444682- و ذو دلالة إحصائية عند 5% مما يعكس لنا وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة و قوة إرجاع التوازن من المدى القصير إلى المدى الطويل بسرعة. كما أن معاملات التقدير أظهرت لنا

المعنوية الإحصائية بالنسبة للمدى القصير للمتغيرات ATM – BCB -DCB فقط اما بالمدة الطوبل ظهرت ATM – BCB فقط و فيما يلي سنقدم تفسير للمتغيرات كل على حدا:

- **المتغيرَ ATM** و الذي يعبر على عدد الصرافات الآلية لكل 100 ألف بالغ ظهر لنا عند تقدير المعادلة على المدى القصير للفترة الزمنية الممتدة من سنة 2004-2021، بإشارة موجبة و ذو دلالة إحصائية عند 1%، حيث أن مؤشر ATM يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي ب 3.83 وحدة، و هذا ما يبين أهمية توفر الصرافات الآلية الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز حركة النشاط التجاري والاقتصادي.
- **المتغير CBB** والذي يعبر عن عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ لم يظهر لنا تاثيره لا بالمعادلة على المدى القصير او الطويل، وهذا لغياب الدلالة إحصائية. .ويمكن ان يكون هذا راجع لغياب الفعالية التشغيلية والتي ترتبط بقدرة المؤسسة على استخدام الموارد المتاحة بشكل فعال لتحقيق أهدافها وتحقيق أقصى قدر من الأرباح، مما قد يكون عدد الفروع غير مؤشر على فعالية البنوك التجارية في تقديم الخدمات المالية ودعم النشاط الاقتصادي.
- **المتغير DCB** و الذي يعبر عن الودائع المحلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، لم يظهر لنا التاثير بالمدى الطويل وظهر لنا بإشارة سالبة عند تقدير المعادلة بالمدى القصير وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 10% حيث يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي ب-0.35 وحدة، و هذا راجع إلى قلة الاستثمار حيث إذا لم تتوفر فرص استثمارية جيدة داخل البلاد، قد يتجه الأفراد إلى وضع أموالهم في الودائع المحلية بدلاً من استثمارها في المشاريع الاقتصادية، مما يقلل من حجم الاستثمار ويضعف النشاط الاقتصادي. بالاضافة انه عندما يقوم الأفراد بوضع أموالهم في الودائع المحلية، يتم تجميد جزء كبير من السيولة المالية، مما يقلل من تداول الأموال في الاقتصاد ويقلل من معدلات الاستثمار والإنفاق. لذلك، على المدى القصير، يمكن أن تسهم زيادة الودائع المحلية في تقليل النشاط الاقتصادي وتقييد النمو الاقتصادي في الجزائر.
- **المتغير BCB** و الذي يعبر عن الائتمان الخاص عن طريق بنوك الودائع و المؤسسات المالية الأخرى كنسبة مئوية من الناتج المحلي، حيث ظهر لنا عند تقدير المعادلة بالمدى القصير باشارة سالبة – 0.69 عند مستوى معنوية 10% و بالمدى الطويل – 0.60 عند مستوى معنوية 5% . وهذا

راجع ممكن لانخفاض فعالية الاستثمارات يحيث قد تكون الاستثمارات الخاصة غير فعّالة بما يكفي في توليد الوظائف ودفع عجلة النمو الاقتصادي، او ضعف بنية القطاع الخاص ففي بعض الأحيان، يكون هناك ضعف في بنية الشركات والمؤسسات في القطاع الخاص مما يجعلها غير قادرة على استيعاب القروض وتحقيق العائد المرجو منها. بالاضافة الى قلة الاستثمار في التنويع الاقتصاد يحيث إذا كانت القروض تستخدم بشكل رئيسي في القطاعات غير المتنوعة، فقد يزيد ذلك من التبعية على القطاعات ذات النفوذ الضعيف ويعوق التنمية المستدامة. ولتحقيق نمو اقتصادي صحي ومستدام، يجب أن تتخذ الحكومة إجراءات لتعزيز البيئة الاقتصادية، وتشجيع الاستثمارات الخاصة بطرق تعزز من النمو المستدام وتعزز من فرص الشغل والتنوع الاقتصادي.

خلاصة:

سعت هذه الدراسة إلى إبراز تاثير مؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة الممتدة من 2004إلى غاية سنة 2021 و من النتائج المتوصل إليها بهذا الفصل هي:

- أظهرت نتائج اختبار جذر الوحدة بطريقة KPSS، إلى استقرار المتغير التابع عند المستوى I_0 واستقرار المتغيرات المستقلة عند الفرق الأول I_1. هذا ما خولنا لاستخدام نموذج ARDL.
- ظهر لنا احتمال فيشر ب0.01 وهذا ما يدل على وجود جودة بالنموذج و قدرة المتغيرات المستقلة: (عدد الصراف الآلي، عدد فروع البنوك، الودائع المحلية، الائتمان الخاص) على تفسير المتغير التابع (النمو الاقتصادي) ب98.26%. كما ظهر لنا معامل تصحيح الخطأ بقيمة سالبة 1.444682- وذو دلالة إحصائية عند 5% مما يعكس لنا وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.
- ظهر لنا تاثير ايجابي معنوي على المدى القصير والطويل بعدد الصراف الآليATM، واثير السلبي لكل من الودائع المحليةDCB، و الائتمان الخاص للودائع المحليةBCB ، في حين لم تظهر لنا العلاقة المعنوية لعدد فروع البنوك التجاريةCBB.

الخاتمة العامة

في ظل التطور التكنولوجي و زيادة حدة المنافسة بين المؤسسات المالية زاد الاهتمام عالميا بمفهوم الشمول المالي الذي يهدف إلى تعميم المنتجات و الخدمات المالية و المصرفية على أكبر عدد من الأفراد و المؤسسات كذلك أثبتت العديد من الدراسات على وجود ارتباط قوي بين الشمول المالي ومعدلات النمو الاقتصادي وما سعت له هذه الدراسة هو إثبات هذه الفرضية أو عدمها بإسقاطها على حالة الجزائر.

بحيث تطرقنا في الفصل الأول إلى المفاهيم العامة للشمول المالي والنمو الاقتصادي واستندنا إلى بعض الدراسات السابقة ، أما الفصل الثاني والذي تضمن دراسة قياسية لاختبار طبيعة العلاقة التي تربط بين مؤشرات الشمول المالي والنمو الاقتصادي بالجزائر وهذا للفترة الزمنية الممتدة 2004 إلى غاية سنة 2021 ، والذي استند على مجموعة المتغيرات التي تم تحديدها انطلاقا من النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة.

نتائج اختبار الفرضيات: تم إعداد ثلاث فرضيات مسبقا و قد توصلت الدراسة الى النتائج التالية :

- ظهر لنا تأثير ايجابي معنوي على المدى القصير و الطويل بعدد الصراف الآلي على النمو الاقتصادي بالجزائر فمنه **نقبل الفرضية الأولى** التي مفادها يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لعدد الصراف الآلي على النمو الاقتصادي بالمدى الطويل.
- يوجد تأثير سلبي للائتمان الخاص عن طريق بنوك الودائع و المؤسسات المالية الأخرى على النمو الاقتصادي فمنه **نرفض الفرضية الثانية** والتي مفادها يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للائتمان الخاص على النمو الاقتصادي بالمدى الطويل.
- لم تظهر لنا العلاقة المعنوية لعدد فروع البنوك التجارية والودائع المحلية مع النمو الاقتصادي فمنه **نرفض الفرضية الثالثة** التي مفادها يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لعدد فروع البنوك التجارية على النمو الاقتصادي في الجزائر بالمدى الطويل. **ونرفض ايضا الفرضية الرابعة** التي مفادها يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للودائع المحلية على النمو الاقتصادي بالمدى الطويل. .

توصيات الدراسة : بعد أن استعرضنا أهمية الشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي نود أن نعرض عدد من التوصيات و المقترحات

- دعم القطاع المصرفي من خلال اصلاحات و تحرير القطاع المصرفي؛

- ضرورة تطوير الأنظمة التشريعية و القانونية بما يعمل على تعميم الخدمات المالية و زيادة مستويات الاستقرار في المصارف؛
- زيادة في التكنولوجيا المالية وسائلها المبتكرة في تعزيز الشمول المالي من خلال تمكين كل شرائح المجتمع من الوصول الى مختلف الخدمات المالية التي تلبي احتياجاتهم؛
- يجب العمل على زيادة معدل الانتشار البنكي والصراف الآلي في مختلف أنحاء الوطن بغية تسهيل وصول الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع بتكلفة معقولة وجودة مقبولة؛
- إتاحة التمويل من طرف البنوك بإجراءات ميسرة للمؤسسات روح المقاولاتية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

قائمة المراجع

والمصادر

I. المراجع باللغة العربية

أ- الكتب

- د.إسماعيل عبد الرحمن، حزبي محمد موسى عريقات، "مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد". دار وائل للنشر، عمان، 1999.
- د. عبد الوهاب الامين ، "مبادئ الاقتصاد الكلي" . دار الحالة للنشر و التوزيع، عمان، 2002.

ب- المجلات و المقالات و المؤتمرات

- أحمد خروبي لقواس،"الشمول المالي كالية لتحقيق الاستقرار المالي (تجربة المملكة السعودية)". مجلة بحوث الاقتصاد و المناجمنت، المجلد 4، العدد1، جامعة حسيبة بن بوعلي (الشلف) الجزائر،2022.
- بن بوزيان فاطمة الزهراء، "أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر". مجلة البحث الاقتصادية و المناجمنت، العدد 1، جامعة ابو بكر بلقايد الجزائر، 2023.
- بن منصور نجيم،"أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا". مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد18، العدد28، جامعة محمد ان احمد وهران2 الجزائر،20220.
- حلايلي نريمان، "أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر". مجلة بحوث الاقتصاد و المناجمنت،المجلد4، العدد1، المركز الجامعي مغنية، الجزائر،2003.
- رسول حميد،مولوج رمضان،"أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي فب الجزائر دراسة قياسية تحليلة (2004-2019)". مجلة الاقتصاد و إدارة الأعمال، المجلد7، العدد1، جامعة البويرة ،الجزائر،2023.
- زكرياء مسعودي، "محددات النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام النموذجين FMOTSو ECM". مجلة التنمية و الاستشراف للبحوث و الدراسات، العدد 07، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي الجزائر، 2019/12/31.
- عادل عبد العزيز السن، "دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار و النمو الاقتصادي". مجلة الدراسات القانونية و الاقتصادية، المجلد5، العدد2، جامعة الدول العربية القاهرة مصر ،2019.
- علي دحمان، بطوي نسرين،"قياس أثر الشمول المالي على النمو اللإقتصادي في الجزائر (1997-2020)". الملتقى العلمي الدولي الأول الافتراضي (الشمول المالي و استقرار الاقتصادي الكلي)، جامعة أبو بكر بلقابد، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ، تلمسان الجزائر يومي 28و29 ماي 2022.

- قاسي يسمينة، مزيان توفيق، " دور و أهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي و التنمية المستدامة (دراسة تحليلية)". مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد5، العدد1، جامعة حمة لخضر بالوادي،الجزائر،2022 .

- مُحَمَّد محروس سعدوني،"الشمول المالي و أثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة". مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، ، المجلد 52، العدد 4، جامعة المنوفية، كلية الحقوق الدراسات العليا و البحوث، 2021.

- ناصر صلاح الدين غربي ،"قياس الشمول المالي على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (1990-2019)". مجلة اقتصاديات الأعمال و التجارة، المجلد7،العدد1، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان،2022.

II. المراجع باللغة الأجنبية

1. articles

- Belhia and Tchiko, “Financial Inclusion and Growth Post Crises in Emerging Countries: A dynamic Panel Data Approach”. International conference on financial inclusion and macro economic stability development challenges and prospects,university of abou bekr belkaid tlemcen algeria , septmber 28/29 2022.

- Eric Bousserelle, Dynamique économique-croissance-crises-cycles, Gualino éditeur, paris. 2004.

- Mandira sarma, "Index of Financial Inclusion, working paper " NO 215 ,provided in cooperation with : Indian council for research on international economic relation. New Delhi ,2008.

- Samuel Stephen WAKDOK, « The Impact of Financial Inclusion on Economic Growth in Nigeria: an Econometric Analysis”, International Journal of Innovation and Research in Educational Sciences, volume:05, Issue:02, 2018.

-Simon Neaime and Thomas Lagoarde-Segot, Financial Inclusion and Stability in the MED Region: Evidence from Poverty and Inequality, Institute of Financial Economics, the FEMISE Annual Conference, 13-on Sustainable Development,14 June 2019, in Brussels, Belgium.

- Shapiro Edward, macro-economic analysis, Thomson Learning, 1995.

- Yilmaz Bayar and Marius Gavriletea, “Financial Inclusion and Economic Growth :Evidence From Transition Economies of European Union” . Romania,2018.

الملاحق

الملحق رقم 01: دراسة الاستقرارية للمتغيرات عند المستوى باختبار kpss في النموذجين

المتغير ATM

Null Hypothesis: ATM is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.54474...
Asymptotic critical values*:	1% level	0.73900...
	5% level	0.46300...
	10% level	0.34700...

Null Hypothesis: ATM is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.15722...
Asymptotic critical values*:	1% level	0.21600...
	5% level	0.14600...
	10% level	0.11900...

المتغير CBB

Null Hypothesis: CBB is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Used-specified) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.51950...
Asymptotic critical values*:	1% level	0.73900...
	5% level	0.46300...
	10% level	0.34700...

Null Hypothesis: CBB is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Used-specified) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.15283...
Asymptotic critical values*:	1% level	0.21600...
	5% level	0.14600...
	10% level	0.11900...

المتغير DCB

Null Hypothesis: DCB is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Used-specified) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.54997...
Asymptotic critical values*:	1% level	0.73900...
	5% level	0.46300...
	10% level	0.34700...

Null Hypothesis: DCB is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Used-specified) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.06236...
Asymptotic critical values*:	1% level	0.21600...
	5% level	0.14600...
	10% level	0.11900...

المصدر: مخرجات EVIEWS09

المتغير BCB

Null Hypothesis: BCB is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Used-specified) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.62900...
Asymptotic critical values*:	1% level	0.73900...
	5% level	0.46300...
	10% level	0.34700...

Null Hypothesis: BCB is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Used-specified) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.12915...
Asymptotic critical values*:	1% level	0.21600...
	5% level	0.14600...
	10% level	0.11900...

المتغير GDP

Null Hypothesis: GDP is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Used-specified) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.43123...
Asymptotic critical values*:	1% level	0.73900...
	5% level	0.46300...
	10% level	0.34700...

Null Hypothesis: GDP is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Used-specified) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.13631...
Asymptotic critical values*:	1% level	0.21600...
	5% level	0.14600...
	10% level	0.11900...

المصدر: مخرجات **EVIEWS09**

الملحق رقم 02: دراسة الاستقرارية للمتغيرات عند الفرق الاول باختبار KPSS في النموذجين

المتغير D(ATM)

Null Hypothesis: D(ATM) is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.34735...
Asymptotic critical values*:	1% level	0.73900...
	5% level	0.46300...
	10% level	0.34700...

Null Hypothesis: D(ATM) is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Used-specified) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.09015...
Asymptotic critical values*:	1% level	0.21600...
	5% level	0.14600...
	10% level	0.11900...

المتغير D(CBB)

Null Hypothesis: D(CBB) is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Used-specified) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.29493...
Asymptotic critical values*:	1% level	0.73900...
	5% level	0.46300...
	10% level	0.34700...

Null Hypothesis: D(CBB) is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Used-specified) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.08022...
Asymptotic critical values*:	1% level	0.21600...
	5% level	0.14600...
	10% level	0.11900...

المصدر: مخرجات EVIEWS09

المتغير D(DCB)

Null Hypothesis: D(DCB) is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Used-specified) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.11368...
Asymptotic critical values*:	1% level	0.73900...
	5% level	0.46300...
	10% level	0.34700...

Null Hypothesis: D(DCB) is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Used-specified) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.08244...
Asymptotic critical values*:	1% level	0.21600...
	5% level	0.14600...
	10% level	0.11900...

المتغير D(BCB)

Null Hypothesis: D(BCB) is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Used-specified) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.11308...
Asymptotic critical values*:	1% level	0.73900...
	5% level	0.46300...
	10% level	0.34700...

Null Hypothesis: D(BCB) is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Used-specified) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.10101...
Asymptotic critical values*:	1% level	0.21600...
	5% level	0.14600...
	10% level	0.11900...

المصدر: مخرجات **EVIEWS09**

الملحق رقم 03: نتائج تقدير نموذج ARDL بالمدى القصير

Dependent Variable: GDP
Method: ARDL
Date: 02/27/24 Time: 21:18
Sample (adjusted): 2006 2021
Included observations: 16 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): ATM CBB BCB DCB
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 162
Selected Model: ARDL(1, 2, 2, 2, 2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	-0.444682	0.326544	-1.361782	0.3064
ATM	3.832873	0.411214	9.320879	0.0113
ATM(-1)	-0.174484	0.606488	-0.287696	0.8007
ATM(-2)	-1.351400	0.745026	-1.813896	0.2114
CBB	4.259764	4.888240	0.871431	0.4754
CBB(-1)	-7.801943	4.790356	-1.628677	0.2449
CBB(-2)	-4.717969	2.529340	-1.865297	0.2031
BCB	-0.113452	0.207578	-0.546553	0.6395
BCB(-1)	-0.070716	0.145180	-0.487088	0.6744
BCB(-2)	-0.690229	0.198498	-3.477266	0.0737
DCB	-0.350568	0.108946	-3.217808	0.0845
DCB(-1)	-0.047027	0.148000	-0.317748	0.7808
DCB(-2)	0.199662	0.132706	1.504543	0.2714
C	52.81149	15.96771	3.307394	0.0805

R-squared	0.997690	Mean dependent var	1.862500
Adjusted R-squared	0.982674	S.D. dependent var	2.270352
S.E. of regression	0.298841	Akaike info criterion	0.092747
Sum squared resid	0.178612	Schwarz criterion	0.768762
Log likelihood	13.25802	Hannan-Quinn criter.	0.127364
F-statistic	66.44316	Durbin-Watson stat	3.325478
Prob(F-statistic)	0.014921		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model

المصدر: مخرجات EVIEWS09

الملحق رقم 04: نتائج اختبار Bounds

ARDL Bounds Test
Date: 02/27/24 Time: 21:24
Sample: 2006 2021
Included observations: 16
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	16.00724	4

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.45	3.52
5%	2.86	4.01
2.5%	3.25	4.49
1%	3.74	5.06

المصدر: مخرجات EVIEWS09

الملحق رقم 05: تقدير علاقة في المدى الطويل ونموذج تصحيح الخطأ

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: GDP
Selected Model: ARDL(1, 2, 2, 2, 2)
Date: 02/27/24 Time: 21:27
Sample: 2004 2021
Included observations: 16

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ATM)	3.832873	0.411214	9.320879	0.0113
D(ATM(-1))	1.351400	0.745026	1.813896	0.2114
D(CBB)	4.259764	4.888240	0.871431	0.4754
D(CBB(-1))	4.717969	2.529340	1.865297	0.2031
D(BCB)	-0.113452	0.207578	-0.546553	0.6395
D(BCB(-1))	0.690229	0.198498	3.477266	0.0737
D(DCB)	-0.350568	0.108946	-3.217808	0.0845
D(DCB(-1))	-0.199662	0.132706	-1.504543	0.2714
CointEq(-1)	-1.444682	0.326544	-4.424154	0.0475

Cointeq = GDP - (1.5969*ATM -5.7176*CBB -0.6053*BCB -0.1370*DCB + 36.5558)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ATM	1.596884	0.359445	4.442642	0.0471
CBB	-5.717623	3.356832	-1.703279	0.2306
BCB	-0.605252	0.145185	-4.168830	0.0530
DCB	-0.137008	0.094249	-1.453688	0.2832
C	36.555783	14.568727	2.509195	0.1288

المصدر: مخرجات EVIEWS09

الملحق رقم 06: اختبار ثبات التباين

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.495122	Prob. F(1,1)	0.4364
Obs*R-squared	9.587488	Prob. Chi-Square(1)	0.0020

المصدر: مخرجات EVIEWS09

الملحق رقم 07: اختبار تجانس التباين البواقي

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.704969	Prob. F(1,13)	0.2143
Obs*R-squared	1.739176	Prob. Chi-Square(1)	0.1872

المصدر: مخرجات EVIEWS09

الملحق رقم 08: اختبار RAMSEY

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: GDP GDP(-1) ATM ATM(-1) ATM(-2) CBB CBB(-1) CBB(-2) BCB BCB(-1) BCB(-2) DCB DCB(-1) DCB(-2) C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	1.289256	1	0.4200
F-statistic	1.662182	(1, 1)	0.4200

F-test summary:

	Sum of Sq...	df	Mean Squares
Test SSR	0.111519	1	0.111519
Restricted SSR	0.178612	2	0.089306
Unrestricted SSR	0.067092	1	0.067092

المصدر: مخرجات EVIEWS09

الملخص

هدفت هذه الدراسة الى قياس أثر مؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي بالجزائر ، بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة الممتدة بين 2004-2021، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام نموذج ARDL، وخلصت الدراسة الى وجود علاقة تكامل مشترك طويل الاجل بين متغيرات الدراسة، مع وجود تاثير ايجابي معنوي على المدى القصير والطويل بعدد الصراف الآليATM، واثير السلبي لكل من الودائع المحليةDCB، و الائتمان الخاص للودائع المحليةBCB ، في حين لم تظهر لنا العلاقة المعنوية لعدد فروع البنوك التجاريةCBB.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، الشمول المالي، الجزائر.

Abstract

The aim of this study was to measure the impact of financial inclusion indicators on economic growth in Algeria, relying on annual data for the period between 2004 and 2021. Using an ARDL model. The study found the presence of a long-term cointegration relationship among the variables under investigation, with a positive effect of number of ATMs, and negative effects for both local deposits (DCB), and private credit for local deposits (BCB), and we didn't find the effect for the number of commercial bank branches (CBB) .

Keywords: economic growth, financial inclusion, Algeria.